

# الشباب وملاعب كرة القدم الجزائرية "من العنف إلى الإجرام"

كأ. قمقاني فاطمة الزهراء، جامعة بوزريعة

كأ. دحماني علي، جامعة بنيزي وزو

## مدخل:

يعتبر العنف أو الإجرام نوعا من أنواع الخروج عن قواعد السلوك التي يضعها المجتمع لأفراده حفاظا على قوامه ودوامه، ويعتبر موقفا من المواقف العدوانية التي عرفتها الحضارة البشرية بجميع أشكالها، إلى أن وصل العلماء إلى اعتباره من أكثر الأمراض الاجتماعية خطورة وانتشارا، لما ينجر عنه من اضطرابات اجتماعية ونتائج سلبية على الأشخاص والمجتمع.

من بين الاضطرابات الصعبة التي شهدتها مجتمعا في تاريخه المعاصر، العنف الشباني عبر حركة اجتماعية كانت بدايتها أحداث أكتوبر 1988، بحيث قامت هذه الفئة بحركة عنيفة في الأحياء الشعبية، بخروجها إلى الشوارع متحدية كل الأوضاع. بعد ذلك أخذ العنف أبعادا وتطورات، خاصة أثناء وبعد التجمعات في الملاعب، وفي كل مقابلة كرة القدم على شكل أعمال شغب وتخريب للممتلكات داخل وخارج الملاعب، يرافق هذه التصرفات تداول الشباب لغة خاصة بهم، تتمثل في شعارات تجمع بين الابتكار والإثارة والعدوان وبين السب والشتم والذم.

المنتبع لظاهرة العنف الشباني في الملاعب يتضح له أن الشباب المتعود على الملاعب لم يتخل عن تصرفاته العنيفة سلوكيا، بل تطورت الأحداث عاما بعد عام، تعقدت وانتشرت الظاهرة تقريبا عبر كل مناطق الوطن، أصبحت المواعيد الأسبوعية لكرة القدم بمثابة الهاجس المخيف ليس للرياضيين فحسب بل للمجتمع ككل، لأن هذه المناسبات وصلت فيها الأمور إلى ارتكاب اعتداءات وجرائم، تمثل بعضها في القتل وفي جروح خطيرة خاصة أثناء المواجهات

بين الأنصار المشكلين أساسا من فئة الشباب، يتوعدون بعضهم البعض بالانتقام أحيانا كثيرة، غير مباشرين بنتائج الفرق التي يناصرونها.

عندما تصل الأمور إلى ارتكاب جريمة أو فعل قتل، فهذا لا يدل إلا على وجود أزمة تعيشها أكبر فئة في المجتمع وهي فئة الشباب. ومن هنا، نتساءل عن طبيعة الأزمة التي تغذي هذه الحركة الشبانة العنيفة التي أخذت أشكالا مثل الجريمة؟ ونتساءل عن العلاقة التي يقيمها الشباب ومجتمعهم بمختلف مؤسساته، الأسرية والتعليمية أساسا؟ ونتساءل عن أسباب اشتداد العنف وارتفاع حدته إلى درجة التعدي والإجرام؟ كما نتساءل عن أسباب انتشار هذه الظاهرة لتمس وتصيب سنة بعد سنة أعدادا متزايدة، والتي تعمل على الاستمرار والتحول دون الاختفاء؟

## 1 - السياق التاريخي للظاهرة:

لفهم ظاهرة العنف أو الإجرام وتطورها إلى درجة التعدي وارتكاب الجرائم، يجب التأكيد بأنها تعد امتدادا لجملة من الاضطرابات التي تعرض لها مجتمعنا في تاريخه المعاصر، ولذلك نقول: "إن دراسة الحركات الاجتماعية لا يجب أن تنحصر في بعض النزاعات أو الأحداث التظاهرية" (TOURAIN A, 1984, p. 86)، بل يجب الرجوع إلى مسيرة المجتمع ككل، فهذه الاضطرابات كانت أبرزها الحركة الاجتماعية العمالية في المصانع الكبيرة خاصة قبل أحداث أكتوبر 1988.

والبحث في الحركة الاجتماعية في الجزائر، يعيدنا إلى تاريخ ظهور هذه الحركات المرتبطة بمرحلة إنشاء المصانع في مناطق عديدة من البلاد، بغرض تحقيق التنمية وتحديث المجتمع. لكن رغم ذلك عرفت نزاعات اجتماعية في ميادين العمل، من خلال حركة اجتماعية عمالية خاصة في المؤسسات الإنتاجية، تمثلت هذه النزاعات في الاضرابات والتوقفات عن العمل، كبح الإنتاج، التغيبات... إلى غير ذلك. هذه المرحلة عرفت رغم التطور الصناعي عوائق كثيرة تمثلت في صعوبة توفير المصانع والمؤسسات العمومية بين مهامها العديدة، والتي كانت بالإضافة إلى مهمتها الاقتصادية تقوم بدور اجتماعي، بحيث تتكفل بالسكن، النقل، الصحة، التسلية، التغذية والنشاطات الرياضية والثقافية. مما أدى إلى تغيير السياسة الاقتصادية في حدود سنة 1980، بتبني نموذج جديد للتنمية يقر بمبدأ

استقلالية تسيير المؤسسات الاقتصادية التي كان عليها التخلي عن وظيفتها الاجتماعية للقيام بمهمتها التي أنشئت أصلاً من أجلها، وهي المهمة الإنتاجية.

أصبحت هكذا المطالب الاجتماعية غير مسموحة قانوناً في المصنع، وأضحت المبررات إضافة إلى الأزمة الاقتصادية هي الاهتمام أكثر بالإنتاج. وبدأ تطبيق عدة إجراءات كالتوقف عن تدعيم بعض المواد الأساسية، وأصبح العمال يحتجون أقل في أماكن العمل، لتتحول التصورات نحو أماكن أخرى، يتصارع العمال خارج المصنع لحل مشاكلهم خاصة الاجتماعية (CHIKHI S, 1989, p 200). وعليه، نؤكد تسجيل منذ بداية الثمانينات ظهور حركة للثانويين ولل مواطنين في العديد من المدن بمجموعة من اضطرابات لتشمل هذه الأحداث بذلك فئات أخرى غير الفئة الشغيلة المتواجدة في المصانع والمؤسسات (Le Comité de Coordination Interuniversitaire, 1988, p. 3).

فبتحول الحركة الاجتماعية من المصنع إلى الحضر والشوارع يتغير الفاعلون الاجتماعيون، لتشمل فئات أخرى أهمها فئة الشباب، الفاعل لأحداث أكتوبر 1988، بحيث أقدمت على أعمال عنف منطلقة من الأحياء الشعبية الأكثر اكتظاظاً بالسكان خاصة في الجزائر العاصمة، لتخلف جرحى وسقوط عدد من القتلى في مواجهات مع قوات الأمن، ليكتشف الجميع أزمة كانت فيما سبق تمس الطبقة العمالية، أصبحت تعني شيئاً فشيئاً كل الفئات خاصة فئة الشباب.

لكن قبل هذه الأحداث شهدت الملاعب خاصة في الموسم الكروي 1987-1988 وأثناء مقابلات كرة القدم أعمال عنف وصلت إلى درجة أنها شغلت كل المعنيين بالأمر من حكام، رياضيين، مدربين، مسؤولين وحتى الصحفيين، الأمر الذي دفع خاصة وزارة الشباب والرياضة إلى اتخاذ عدة إجراءات خاصة بالملاعب وتسييرها. بغض النظر عن طبيعتها، فإنها لم تقلل من حدة العنف وانتشاره حتى آخر مقابلة هذا الموسم الرياضي، لتمتد إلى موسم 1988-1989 بأكثر حدة وتوتر.

كان العنف يفسر في هذه المرحلة من منطلقات ذاتية ونفسية، وتارة أخرى ترجع الأسباب إلى التحكيم أو إلى ضعف مستوى اللعب وعدم صلاحيات الملاعب وعدم توفرها على المرافق

الضرورية لاستقبال الجمهور الرياضي، لكن بعد ذلك أجمعت الآراء على أنها ظاهرة اجتماعية دافعها الرئيس اجتماعي واقتصادي لا رياضي.

بعد دستور 1989، شهدت سنة 1991 حركة شبيهة بتلك التي حدثت سنة 1988، وأدت بالبلاد إلى دوامة من الأحداث بدخول الجزائر أزمة سياسية وجو من العنف والإرهاب، وحرق منشآت اقتصادية، مدارس، فضلا عن الآلاف من الضحايا من مختلف الشرائح والأعمار، والشيء المؤكد هو أن ظاهرة العنف الشباني في الملاعب لم تغب ولو لموسم واحد منذ تلك الفترة، بل عمت وانتشرت لتجلب إليها حشودا وأعدادا كبيرة موسما بعد موسم، حتى ولو اختفت أحيانا تظهر من حيث لا ينتظر الجميع ويحده وتساعد أكثر. ومهما اختلفت الزوايا التي يعالج منها الموضوع، فإن الهدف يتمثل في محاولة اكتشاف ظروف عدم التوازن التي تؤدي في أغلب الحالات إلى ظهور الحركات الاجتماعية، لأنه غالبا ما تكون مشاركة الأشخاص فيها غير ناتجة عن اختيار، وإنما يندفعون فيها بسبب تجاربهم التي تثير شعورهم معلنين سخطهم وعدم رضاهم.

## 2 - السياق الاجتماعي للظاهرة:

إن تطور ظاهرة العنف والإجرام التي ينتجها الشباب لا تستطيع أن تخرج عن السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي ينمو فيه هؤلاء، فهي وليدة البيئة الاجتماعية التي تعمل على صقل شخصية كل واحد منهم. والبيئة الاجتماعية عبارة عن الجماعات والنظم الاجتماعية التي تحكم سلوك هذه الجماعات، والمقصود بالنظام الاجتماعي، القيم والمقاييس التي تحكم وتنظم ناحية أساسية من نواحي الحياة الإنسانية كالنظام الأسري أو المدرسي أو الاقتصادي والثقافي.

وبما أن الفرد يشبع حاجاته من خلال هذه الأنظمة ويكتسب بواسطتها مهاراته وخبراته، فهو لا يستطيع أن يحيا إلا في هذه الجماعات. ومن ثم، فإن تأثر نموه وشخصيته بها أمر حتمي لا مفر منه من خلال الأفراد الذين يتفاعل معهم داخل هذه الجماعات وبالمجتمع القائم الذي يتحرك في إطاره، وبالثقافة التي تهيم على أسرته ومدرسته ووطنه، وتبدو آثار هذا التفاعل في سلوكه واستجاباته ونشاطه العقلي والانفعالي.

فكما يولد الطفل في الأسرة - جماعته الأولية - يولد في المجتمع - وهو الجماعة الثانوية، والمدرسة حلقة متوسطة بين مرحلة يقضيها الطفل في المنزل وبين مرحلة اكتمال نموه، أي ثلاث حلقات، وهي المنزل، المدرسة والمجتمع. لذا، يجب أن يكون هناك تدرج في الانتقال بين هذه البيئات الثلاث لكي يتحقق التدرج في النمو العقلي والاجتماعي بكل سهولة، وتتحقق حاجات كل مرحلة ولا تهمل الميولات واستعدادات كل مرحلة.

لكن عندما تصاب إحدى هذه الحلقات أو كلها بتناقضات وتجاوزها مشاكل، تجعلها لا تؤدي مهامها على أحسن وجه، وهو ما سنحاول كشفه ومعرفة أهم التناقضات التي عرفتتها هذه الأنظمة الطبيعية التي تمر بها كل شخصية وتنمو في أحضانها، وذلك بطبيعة الحال في المجتمع الجزائري وبصورة شاملة، هذه الظروف السيئة المعبر عنها بالتناقضات تساهم في العنف وتؤهل للتعدي والإجرام. لذلك يقول الهادي الهواري إن التناقضات الاجتماعية تبين لنا جليا ظروف مجتمعات العالم الثالث وشعورها بالحرمان وخيبة الأمل. فأغلبية السكان تشعر بأنها مبعدة عن التحديث ومهمشة، وهذا ما يؤدي إلى الانفجارات الاجتماعية التي تسير الحياة السياسية (ADDI L., 1990, p. 135. 136.137).

**أ - التناقضات الأسرية:** الأسرة هي البيئة الأولى التي يتعلم فيها الطفل أنماط الحياة، تعمل على تحقيق التوافق النفسي بين دوافع الطفل ومطالب بيئته للتكيف معها على مواجهة المشاكل اليومية. بهذا تصبح الأسرة من أهم عوامل التنشئة الاجتماعية للطفل، بحيث تشرف على نموه الاجتماعي وتكوين شخصيته وتوجيه سلوكه باعتبارها الممثلة الأولى للثقافة وأقوى الجماعات تأثيرا في سلوك الفرد، فهي العامل الأول في صبح سلوك الطفل بصيغة اجتماعية.

المجال الجغرافي لإجراء عملية التنشئة الاجتماعية، مبدئيا هو ذلك المكان الذي تتكون فيه الأسرة والممثل في البيت والظروف السائدة فيه. فظروف البيت لها آثار كبيرة على سلوكياتهم وشخصياتهم، وللعلاقات الأسرية في هذا الظرف المكاني أثرها في عملية التنشئة الاجتماعية خاصة العلاقة بين الوالدين، لأن السعادة الزوجية تؤدي إلى تماسك الأسرة والعلاقات السوية بين الوالدين تؤدي إلى إشباع حاجة الطفل من الأمن النفسي والتوافق الاجتماعي، والتعاسة الزوجية تؤدي إلى تفكك الأسرة، والخلافات بين الوالدين تخلق جوا من التوتر يؤدي إلى أنماط السلوك المضطرب لدى الطفل. فالأسرة السعيدة تؤدي إلى سعادة

الطفل، والأسرة المضطربة تعتبر انطلاقة للانحرافات السلوكية والاضطرابات النفسية والاجتماعية له.

إضافة إلى هذا الجانب، فالأسرة خاصة المنتمية للطبقة الفقيرة مطالبة أكثر بالمقاومة والسعي من أجل الاكتفاء المادي، خاصة أن تربية الأطفال تحتكر أكبر الموارد. أسر كثيرة تجد نفسها غير قادرة على توفير حاجياتها الغذائية والصحية والمدرسية للأبناء، لهذا أصبحت لا تتحكم في اختيارات الشباب الفردية، ولا تستطع رفض استقلالية قراراتهم بالتدخلات في سلوكياتهم وتصرفاتهم واتجاهاتهم في الحياة وهو واقع العديد من الأسر والعائلات الجزائرية عبر المراحل الأخيرة من تطور المجتمع.

لا شك أن الأولياء يختلفون اختلافا كبيرا في كيفية معاملة أطفالهم منذ الولادة وحسب مختلف مراحل العمر، ويعود ذلك إلى عدة عوامل يمكن حصرها فيما يلي: المستوى التعليمي، المستوى الاقتصادي، المكانة الاجتماعية، عدد الأطفال في البيت الواحد، نوع التربية التي تلقاها نفس الأولياء، جنس الطفل، نوع السكن، المحيط المادي والاجتماعي بصفة عامة. هذه العوامل كلها تحدد إلى حد كبير نوع السلوك الذي يمكن أن يتبعه الأولياء في عملية تأديب الأطفال.

أسلوب التأديب إذن، يختلف حسب اختلاف الوالدين في الميادين التي ذكرت خاصة المستوى التعليمي والثقافي، ومن جراء القسوة والعنف في التأديب تتجر أضرار نفسية وجسمانية وانعكاسات سلبية مختلفة، وهذا الوضع يعتبر من بين أهم المشاكل التي تتخبط فيها الأسرة الجزائرية من حيث المعاملة وأسلوب التأديب السائد والممارس.

"إننا نلاحظ فروقا كثيرة وكبيرة في طرق معاملة الأولياء لأطفالهم (...) حيث نجد الأب قاسيا في معاملته مع الأطفال ولكن الأم رحيمة وحنونة، والملاحظ أن الأب في الأسرة والعائلة الجزائرية هو الذي يؤدي الدور الكبير في عملية التأديب وخاصة عندما يتطلب الأمر إيقاع العقاب بالطفل وخاصة الذكور، فالأب عادة هو أداة للعقاب ووسيلة للتخويف التي تستعملها الأم مع الأطفال" (سعد جلال، 1984، ص 56).

في مثل هذه الظروف ينشأ الطفل وفي نفسه أثر الأذى الجسمي الذي يمارسه كثير من الأولياء خاصة الآباء عليهم، يترك رواسب نفسية تتعلق باتجاهه خاصة نحو والده، والتعميم لا

يكون على جميع الأولياء لكن هذه الصور السلوكية منتشرة في مجتمعنا، والمؤكد هو أن أغلبهم يضربون أبناءهم، ولو كان متفاوتا من حيث الشدة والتكرار، كما تختلف المواقع التي يضرب عليها الأطفال وتتباين الأدوات المستعملة في ذلك.

أما التربية الجنسية فتكاد تكون منعدمة في الأسر الجزائرية رغم الأسئلة المتكررة التي يطرحها الأطفال لأولياءهم، فهي تبقى دون إجابات في معظم الحالات، أو اكتفاء الآباء ببعض الإجابات البسيطة في هذا المجال، أو إعطاء إجابات خاطئة في بعض الحالات. إن لإهمال هذه التربية عواقب خطيرة تتمثل في نشوء اضطرابات صحية وسلوكية عند الأطفال والمراهقين، ومن بين هذه المشاكل انتشار عادات سلوكية سيئة عند الذكور والإناث، مثل العادة السرية خاصة في مرحلة المراهقة.

الطفل منذ ولادته تتكفل به الأسرة لتبلي احتياجاته الفطرية الأولية، المتمثلة أساسا في الاحتياجات الغذائية الكافية والمتكاملة، وتوفير الشروط الصحية له، إلى جانب الراحة والنوم بالقدر الكافي. ولا يتوقف دور الأسرة عند هذا الحد، بل يتوسع ليشمل مهمة تأهيل الطفل باكتسابه الحكم الاجتماعي، والتوجيه الذاتي الذي يحتاجه ليتحول من طفل ناشئ إلى راشد مسؤول في أسرته ومجتمعه.

إذا كانت هذه المطالب الملقاة على عاتق الأسرة ضرورية لنمو الطفل، فإن توفير العائلة الجزائرية لها شيء محدود، لأن الأمر يتعلق بالإمكانيات. فإذا كانت نسبة هامة من الأطفال تعيش في وسط عائلي يسمح لها بالنمو السليم وتطويع شخصيتها تطورا ملتزما لما يتوفر لها من إمكانيات مادية ومعنوية، فإن نسبة أخرى لا تقل أهمية من أطفالنا تجد حظوظها في نيل الشروط الحياتية الضرورية قليلة، خاصة في بعض الأسر التي تتكاثر فيها المشاكل خاصة تلك التي يصيبها الطلاق.

فالطفل الجزائري ينمو بصفة عامة في وسط عائلي له صلة مباشرة مع مخلفات وانعكاسات مجتمع يتميز بتشابك انشغالاته وكثرة نقائصه من ضيق المسكن وحرمان هؤلاء من أبسط وأهم حقوقهم في التمتع بإطار حياتي ملائم لتنمية بنياتهم الجسمية والعقلية، مما يحول دون الرعاية الجيدة ويسد أمامهم باب الراحة والأمان ويفتح لهم باب التشرد والجنوح.

إن ضغوط المساحة الحيوية والمصاعب الصحية والغذائية تصبح سببا في خروج الطفل إلى الشارع بكل ما يحمله من أعباء التربية العكسية، خاصة إذا سجلنا ذلك النقص الكبير في وسائل الترفيه واللعب من حدائق ومساحات يمضي فيها أوقات فراغه ويقاسم اللعب فيها مع أترابه، باعتبار أن الجدول اليومي للطفل لا يقتصر على الغذاء والنمو فقط، بل يتجاوز ذلك ليشمل مجال اللعب بكل سحره وعذوبته.

إنها صورة لحياة الطفولة والشباب في الأسرة الجزائرية، وقد تزيد حدتها وحساسيتها خاصة بعد التطور الكبير لليد العاملة النسوية، الذي يطرح مشكل التكفل بالأطفال وقت العمل بشكل كبير، مما يستدعي اهتماما خاصا بتوفير مؤسسات من دور الحضانة ورياض الأطفال إلى الحدائق وأقسام التعليم التحضيري، نظرا لما لها من أهمية لخدمة الأم وضمنا لاستقرارها وراحتها، حتى تستطيع أن تؤدي عملها على أكمل وجه وتتمكن من رفع حصة مساهمتها في التنمية الوطنية.

والخلاصة الممكنة لكل ذلك هي ما أكده فاروق بن عطية بقوله إن سوء تكييف العائلة وعدم اندماجها في التحضر السريع، يسمحان بخلق استقلالية وحرية كبيرة لأفرادها بسبب ارتقاء وتصعد الروابط بداخلها، الشيء الذي يؤدي إلى قذف المراهقين إلى الشارع في أوقات انتشرت فيه أزمة السكن، والنزوح الريفي والبطالة، وانتشار البيوت القصدية والتمدرس غير الكافي. كلها ضاعفت تكاثر عدد الأطفال دون عائلات ودون مأوى (BENATIA F., 1983, p. 55).

ب \_ التناقضات المدرسية: المنظومة التعليمية التربوية في الجزائر عرفت مراحل تطور عديدة، تحصلت على إمكانيات مادية وبشرية جد هامة، ظلت بزخفها وثقلها هاجسا طالما وجد صده العميق عبر مختلف المؤتمرات والندوات. كما عرف موضوع المنظومة التربوية والمدرسية مناقشات مختلفة وتناقضات حادة. لكن رغم هذا وذاك يبقى هذا الملف دائما محل عناية واهتمام، لأن التربية بمفهومها الواسع هي العنصر الأساسي في تكوين الفرد، وأن رقي الشعوب يقاس بنوعية تربيتها ومدى ملاءمة نظمها وقيمتها الأصلية وتطلعاتها المعاصرة.

تم اعتماد - منذ سنة 1962 - إصلاحات هامة، لكنها لم تخضع منذ البداية لقواعد منطقية مدروسة مسبقا، كانت تخضع لضغوطات ظرفية، إذ دعت الضرورة مثلا إلى توظيف



متعاونين لم يسبق لهم التدريس. كما عرفت المدرسة الجزائرية تراكمات يتمثل أهمها في أنها سارت بتشريعات وتنظيمات مدرسية موروثة عن عهد الاستعمار، وضعت لأنماط مصنفة من المدارس ولطائفة معينة، إضافة إلى قلة الموظفين والمسيرين خاصة في المدارس الابتدائية.

ومن بين التناقضات أيضا نظام الحواجز بين المراحل والإبقاء على نظام التصفيات، رغم أن المبدأ المقرر منذ السنوات الأولى من الاستقلال هو تعميم التعليم وديمقراطيته، التحقت بالمدارس أكبر النسب، بلغت في بعض المناطق 100٪. لكن الذي حدث فيما بعد يتناقض تماما مع هذا المبدأ بل يحطمه من أساسه، لأنه في آخر المرحلة الابتدائية وتحت غطاء امتحان السنة السادسة يغادر المدرسة حوالي 50 ٪ تحتضنهم الشوارع. وفي المرحلة المتوسطة ينتقل 50 ٪ إلى المرحلة الثانوية أي 25 ٪ من المجموع، وتأتي البكالوريا لتقضي على نسبة أخرى لترحب بالكثير منهم عصابات الإجرام وجماعات الانحراف.

أما الكتاب المدرسي فقد ظل متجاهل الأهمية لفترة طويلة، فقد غلب عليه الطابع التجاري، والمعبّر في كثير من الأحيان عن واقع اجتماعي آخر غير واقعنا وتجربتنا، مما جعل استيعابه صعبا ولم تستمد مواضيعه من واقعنا الثقافي والتاريخي. والملاحظ أيضا، غياب أولياء التلاميذ وعدم إشراكهم في الحوار والحياة البيداغوجية، بحيث لا يتم استدعاؤهم إلا لقضايا الانضباط وغياب أبنائهم عن الأقسام، أو لسحب نتائج الامتحانات أو لشرح وتطبيق برنامج أو إصلاح معين.

المدرسة الأساسية إصلاح آخر في المنظومة التربوية بعد صدور مرسوم 16 أفريل 1976 والوثيقة الأساسية لسنة 1974، مبدؤها الأساسي هو ضمان 9 سنوات لكل طفل والذي حاول أن يحطم بذلك الحواجز التي تحول دون متابعة الطفل للتعليم المتوسط، وتخصص دروسا استدرابية بعد الدروس الرسمية وتعليم اللغات الأجنبية إضافة للفرنسية.

البرنامج المخصص لهذه الفترة ذو حجم كبير مقارنة بإمكانيات التلاميذ الفكرية والمادية المتوفرة داخل المؤسسات التعليمية. كما أن بعض النصوص حتى العربية الكلاسيكية فائدتها ضئيلة في تكوين التلميذ. إن تعليم الكثير من المواد يشكل ضعفا خاصة من الناحية الأدبية والتاريخية، لأن الفكرة المبنية حول الشخصية الجزائرية والتطور التاريخي للأمة الجزائرية غائبة بشكل واضح.

إن قضية البرامج المطبقة على مستوى مختلف مؤسساتنا التربوية والتكوينية، تعتبر حجر زاوية لأي إصلاح من شأنه أن يرفع مستوى التحصيل العلمي والمعرفي، وبالتالي إعطاء المنظومة درجتها من المردودية، ويستدعي ذلك الوقوف طويلا أمام نوعية هذه الوجبة الفكرية التي ساهم جميع هذه المؤسسات في تلقيها لأجيالنا. ولكن لم تستجب هذه البرامج المعطاة والمطبقة لمستوى تطلعاتنا، وبالتالي لم ترتق إلى مستوى ذوق العصر وجماليته ولم تستجب للشروط والمقاييس المتعارف عليها دوليا.

أما من ناحية التوجيه، فإن أحسن التلاميذ من ناحية المعدل يتم توجيهه نحو الشعب العلمية، أما الآخرون فيتم توجيههم نحو الشعب الأدبية. لهذا السبب نجد أن أغلب التلاميذ يرغبون في الالتحاق بالشعب العلمية، وهذا لا يعود ببساطة إلى رغبة أو اختيار شخصي، وإنما توجيه له جذوره الاجتماعية ولعوامل خارجية متعلقة بالمحيط وتحدده النظرة الاجتماعية.

ولو أن هناك بعض الاستثناءات، فإن معظم البرامج المقررة والمسطرة لجميع الفروع والشعب كانت سببا في تدني مستوى التحصيل لدى مختلف التلاميذ، وأصبحت تشكل لديهم نفورا نفسيا داخليا جعل هؤلاء لا يكثرثون للأمر، لأن هذه البرامج لا تلبي احتياجات الأجيال المتطلعة إلى كل ما هو جديد.

في المقابل، فإن كثافة البرامج وتعدد المواد والارتجال في تقرير مواد لم يتم بالإعداد الجيد، مما جعل معظم الكتب التي تمت على هذا المنوال تشكو متاعب سواء كانت ضمنية أم منهجية، لأنها بعيدة عن الواقع الجزائري وعن أهداف مخططات التنمية، بحكم أننا نكون رجل الغد بمقاييس فرضتها متطلبات العصر. ولكن هذه الحقيقة أهملت في مختلف المخططات ونسينا أن الشباب المتعلم هو محور التطور والتقدم، وهذا ما انعكس على طبيعة التكوين ومردوديته، إذ لم يراع التجديد المستمر ولا الانطلاقة السريعة بحيث لم يتعد كونه عمليات مبرمجة، أما الهدف فلم يدرج في جدول الأعمال لأن الأهداف هي التي تحدد الوسيلة والكيفية التي نصل بها إلى تحقيق الغاية التي نطمح إليها (حميش سليمان، أفريل 1989، ص 19).

إن تدني وضعف المستوى التعليمي جعل المنظومة التربوية لا تؤدي بأحسن صورة رسالتها العلمية والمعرفية والثقافية، ولا تساهم بكفاية في نشر وتثبيت القيم والمفاهيم الإيديولوجية والعقائدية في عصر التحديات، رغم ما فتئت بلادنا منذ الاستقلال توليه لهذا الميدان الحيوي

والضروري لبلوغ تنمية متكاملة، هي إذن أهم العوامل التي يجب مواجهتها في ظل المتطلبات المتزايدة والمعقدة للمرحلة الراهنة، إضافة إلى:

- ضعف إمكانيات وهياكل الاستقبال ووسائل التعليم والتكوين أمام الأعداد الهائلة والضخمة من التلاميذ المقبلين على التعليم والتكوين سنويا لا سيما في الأطوار الأساسية في بعض المناطق.

- نقص التوجيه الذي يراعي إمكانيات ومواهب ورغبة التلاميذ وقلة المخابر لإجراء التجارب والتطبيقات.

- ضعف مستوى المعلمين ونقص التأطير إضافة إلى الظروف الاجتماعية التي تعوقهم عن القيام بتكوين تربوي صحيح.

- حشو برامج التعليم بمواد كثيرة تسد أوقات فراغ التلاميذ الضرورية للراحة والمراجعة.

- القلق النفسي للمعلم والتلميذ على حد سواء من جراء الفراغ الثقلي وانعدام التسلية عموما.

هي من بين العوامل المسببة في تدني مستوى التعليم، وقد تكون كذلك أهم الأسباب التي تساهم في تفشي ظاهرة التسرب المدرسي خاصة في مراحل التعليم الأولى، بحيث تعد السنة الثالثة من التعليم المتوسط والثالثة من التعليم الثانوي منرجين حاسمين بالنسبة للتلاميذ في تقرير مصيرهم وتحقيق آمالهم، بحيث تتأزم نفسياتهم فيشعرون بالحيرة والقلق ويبدأ التفكير في سبيل إنقاذ أنفسهم أو إيجاد مخرج لمسار مستقبلهم.

إنها العراقيل التي تقف أمام المدرسة عند قيامها بمهامها التي تستدعي العصرية وتنظيم الإمكانيات وتوفير الوسائل الضرورية والحديثة، وهو يعني إلزامية بذل المزيد من الجهد على أكثر من صعيد لتوفير الشروط الموضوعية للدراسة، خاصة جمعيات أولياء التلاميذ التي يجب أن تكون مكانا للتفكير في مستقبل الأبناء والتفكير في طرق تطوير المنظومة التربوية.

من الضروري عند التطرق إلى ملفات المنظومة التربوية الحديث عن نظام التعليم التحضيري الذي يعرف لدينا نقصا في عدد رياض الأطفال ودور الحضانة. فالفترة ما قبل المدرسة في حياة الطفل أساسية كونها بداية لسلسلة من التغيرات، وأكثر مراحل النمو أهمية فيما يليها من المراحل. فالسنوات الأولى حاسمة في تشكيل الملامح الأساسية لشخصية

الطفل، تظهر خلال هذه الفترة أهم القدرات والمؤهلات، وترتسم الخطوط الكبرى لما سيكون عليه مستقبلا، فهي تشكل مرحلة جوهريّة تبنى عليها مراحل النمو الحسية والحركية والعقلية واللغوية السليمة. لها آثار إيجابية سواء في سنوات التعليم المختلفة أم في مواجهة شؤون الحياة فيما بعد.

**ج - التناقضات الحضرية:** عرف مسار التعمير في أغلب البلدان خاصة المغاربية وتيرة كبيرة، وصلت الأوضاع فيها إلى تضخم حجم التجمعات العمرانية التي تجلب وحدها جزءا هاما من السكان. إنها ظاهرة حضرية تشكل حدثا اجتماعيا رئيسا في السنوات الأخيرة. فضلا عن الانعكاسات الآنية لها من حيث نتائجها على ظروف سير النشاطات الاجتماعية، تشكل تحولا هاما بالنظر إلى النمط الشامل لسير المجتمع، بالأخص الممارسات الاجتماعية والقيم وأنماط التمثيل على المستويات الفردية والجماعية.

فالنمو العمراني صاحبه تغير ثقافي سريع، وارتفاع نسبة المهاجرين من الريف إلى المدن واختلاف الثقافات الفرعية، بتناقضها مع الثقافة الكلية في وجوه كثيرة، وإنشاء العلاقات العابرة التي لا تشعر الأفراد بالطمأنينة وسيادة المعايير الخلقية المتضاربة. كلها تؤدي إلى وجود حالة من الفوضى التي تسمى باللامعيارية. فكثرة انتشار الجرائم في العصر الحديث تعتبر ظاهرة لازمت المدن وما صاحب ذلك من انحلال وتغير الأوضاع التقليدية التي كانت تعمل على ضبط سلوك الأفراد.

ومما لا جدال فيه أن نسبة ارتكاب الجرائم في المدن أعلى بكثير منها في الأرياف والقرى، كما أن الجرائم أكثر تنوعا في الحضر منها في الريف. أما عن مناطق العنف في المدن والتي يرتفع فيها معدل الجرح ارتفاعا ملموسا مقارنة بالضواحي تقع في الوسط خاصة، وتأخذ في الانخفاض مع الابتعاد من مركز المدينة إلى ضواحيها القريبة وهذا من وجهة نظر عمرانية فقط، لأن الوسط منطقة تحول، تعرف عادة تطور الصناعة وغزو التجارة وما يرتبط بها من نشاط سكاني.

فسرعة الحركية الاجتماعية في المدن سمحت لشباب الطبقات الأكثر فقرا بالتطلع إلى حد ما إلى تجسيد طموحاتهم عن طريق الجنوح والجريمة، مستغلين المدينة كميدان للتحرك، خاصة الكبيرة منها والتي يسودها الغموض والتزاحم الكبيران، إنه الميدان المفضل

للمهمشين والمبعدين. كما أن الوعي الذي يكتسبونه من خلال هذه الحركية الكبيرة، يهيئهم للمساس بالغير وبممتلكاتهم (BENATIA F, 1983, p. 57).

إن الازدهار الاقتصادي للمدن، مسؤول أيضا عن جذب العمال من الأرياف، إذ يتقاطرون على المدينة وعلى المراكز الصناعية سعيا وراء مناصب العمل، ولكنهم في الوقت نفسه، يجابهون مشكلات كثيرة تكمن في حياة المدينة المعقدة، فالمهاجر الذي يعود حياة الحضر سرعان ما يغدو فريسة القلق الذي يثيره الإحساس بالعزلة وعدم الأمن، اللذان يميزان النمط المعقد لحياة المدينة. وعلاوة على ذلك، فإن خاصية انعدام تمييز الأشخاص بذواتهم التي تميز الحياة في المدينة الكبيرة، تشجع على الانغماس في الجماعات المختلفة حتى منها الجماعات العنيفة (سامية حسن ساعاتي، 1983، ص 119 - 120).

عرفت المدن في الجزائر خاصة الكبرى منها كالعاصمة منذ الاستقلال حركة كبيرة نحوها بحثا عن العمل أو السكن، وهروبا من الفقر وسوء المعيشة في القرى والمدامر، والذي شجع على ذلك خاصة في آخر العشرية الأولى للاستقلال سياسة التشغيل وحركة التصنيع خاصة في المناطق الساحلية، لكن تظهر أول الأحياء القصديرية في الستينات والسبعينات خاصة حول بعض المناطق الصناعية التي استغلت اليد العاملة الزاحفة من الأرياف باحثين عن عائد يضمن لها العيش.

وما من أحد يجهل أن الجزائري سعى منذ الاستقلال للظهور بوجه جديد، وابتغاء نمط جديد من الحياة الاجتماعية. والحال أن عدد السكان في ازدياد مطرد وحاجياتهم في تضخم وفي ارتفاع كبير طابعها بيولوجي واقتصادي. ولا شك أن المسكن في هذا الصدد يضطلع بدور المنظم والمقنن. فهو يسمح للفرد بأن يحصل على تغذية لائقة وحماية تحصنه من التلوث، وإمكانيات تشجعه على ممارسة نشاطه الاقتصادي اليومي، والحاصل أنه عبارة عن مجموعة من الثوابت التي توفر الاستقرار.

يبقى مشكل السكن من أهم انشغالات الإنسان الجزائري منذ فجر الاستقلال ولم يحدث أن احتل موضوع من المواضيع صدارة الأحداث، والدليل كاف للاستماع إلى الناس وشكاويهم، والعوامل التي تقسر هذه الأزمة كثيرة، منها الانفجار الديمغرافي سابقا، نقص

إمكانات الإنجاز وندرة مواد البناء وغلاؤها في أغلب الأحيان، ونسجل كذلك التأخر في تطبيق برامج الإنجاز رغم ما تحقّقه من مناصب لتشغيل عاطلين.

ومهما يقال في هذه القضية الشائكة، وعن أساليب التوزيع، في الواقع ليست سوى الجزء الظاهر لهرم المشاكل، فهناك الانفجار السكاني من حيث احتلال المجال الحضري أو العمراني الذي يفوق طاقة الانفجار، وتفتت الخلية العائلية والتراث العقاري الموجود. كل هذه الأسباب والعوامل تجعل من مشكل السكن الشرط الأول والضروري لراحة الأسرة.

لأسباب خاصة لم يحظ السكن بالاهتمامات اللازمة، فقد كانت الأولويات تحمل أسماء أخرى، ولم ينجز من السكن إلا القليل مقارنة بالاحتياجات الحقيقية. لقد حظي بالقسط الأوفر في كل النصوص تقريبا والتي جعلته حقا لكل مواطن، لكن أصبحت أزمة السكن مع مرور السنين مشكلة مزمنة، ومن الصعب حلها نهائيا وبسرعة طالما أن العجز هام جدا أو حتى الإبقاء على مستواها الحالي.

إن توفير السكن يشكل عاملا أساسيا في تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي للمواطن، والمسكن ليس مجرد مأوى وإنما هو موطن حياة، ولذا فلا بد أن يكون في تصميمه ومساحته ومرافقه منسجما مع هذا المفهوم ليعطي الحياة نوعا من الراحة ويستجيب للعادات والتقاليد الاجتماعية في بلادنا.

أمر آخر لا بد من ذكر انعكاساته وهو استمرار الهجرة الريفية إلى المدن وزيادة عدد السكان فيها بشكل كبير. ومن الطبيعي أن هذه الظاهرة تؤدي إلى نقص اليد العاملة الزراعية، فهي مرتبطة بالجفاف وبسبب البطالة المقنعة في الأرياف، يؤدي إلى وجود يد عاملة فائضة تبحث عن فرص للعمل في المدن، في الوقت الذي تعجز فيه القطاعات الاقتصادية والإدارية عن تلبية طلبات العمل الجديدة المرتفعة باستمرار.

وتبقى الضحية الأولى للبطالة هي الشباب، والضحية الثانية هي أرباب العائلات. وتعود أسباب زيادة عدد البطالين كذلك إلى نقص الاستثمارات خاصة القادرة على امتصاص نسبة معينة من الشباب البطالين، وكذا فشل سياسة تشجيع الاستثمار خاصة في القطاع الخاص. والأمر لا يتوقف عند هذا الحد بحيث تعاني نسبة كبيرة من خريجي الجامعات والمعاهد شبح

البطالة، والدليل هو العدد الكبير من هؤلاء المنخرطين في جمعيات التشغيل، ولجوء عدد كبير منهم إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة.

أسباب عديدة تتداخل انطلاقا من المنظومة التربوية تجعل الشباب الساقط من الدراسة يتواجدون بكثرة وينتشرون في الشوارع والمدن. وأمام كل هذه العراقيل يصعب كذلك إيجاد منفذ للتسلية والتثقيف، لقلة النشاط الثقافي والترفيهي بغض النظر عن تنظيم بعض الحفلات في مناسبات وطنية أو في الأعياد، فتتظيما عادة ما يكون بشكل غير واضح ومفاجئ.

لعل أكبر الظواهر المنتشرة وأخطرها في المدن الجزائرية خاصة الكبيرة، ظاهرة المخدرات، فقد شاع التعاطي والإدمان عليها والاعتیاد عليها بأنواعها المتعددة وهو ما يخلف عند المدمنين إحساسا بالتبعية للمخدر، ولذلك لا يتمتع الكثير من المدمنين أحيانا عن ارتكاب سرقات وجرائم، في سبيل ما يؤمن لهم من مال للحصول على المخدر بأي ثمن ووسيلة.

### 3 - خصائص ظاهرة العنف والإجرام في الهلاعب بالجزائر:

منذ سنوات تطلعتنا الصحف الوطنية تقريبا كل أسبوع بداية من كل موسم رياضي عن أعمال عنف عقب مقابلات كرة القدم في مختلف الملاعب العاصمة أو غيرها، تصل أحيانا إلى حد الاعتداء الجسدي وإلى القتل والجرح، يقترفها بعض الأنصار ضد أنصار فرق أخرى وأحيانا ضد أشخاص لا علاقة لهم بالرياضة في الشوارع وخارج الملاعب بعد أو قبل المباريات، يصادف تواجدهم في الطرقات مرور المناصرين. ما يؤكد استمرار هذه الظاهرة واشتدادها وارتفاع حدتها وقوع ضحايا من قتلى وجرحى وتعد على الممتلكات الفردية والجماعية.

الملاحظة الأولى هي أن خاصية هذه الظاهرة تتمثل في أنها شبانية، لأن الأغلبية الساحقة من الجمهور الرياضي المتوافد على الملاعب حاليا هم من فئة الشباب، أكبر فئة أو شريحة في المجتمع الجزائري حاليا. كما أن العنف الشباني وصلت حدته في السنوات الأخيرة إلى حد ارتكاب بعض الجرائم، تحدث بفعل ذلك التجمع الذي يسمح أسبوعيا بتلاقي أعداد شبانية غفيرة ومتزايدة سنة بعد سنة، يجتمعون لمناصرة فرقهم في ملاعبها أو في تقالعاتها عبر مختلف ملاعب الوطن.

والعنصر الثالث الذي تتميز به هذه الظاهرة هو أنها نشأت وتطورت في المدن والمناطق الحضرية خاصة الكبيرة، والتي ساهمت فيها بعض العوامل في البروز والاستمرار والتطور، حتى أصبح الشباب يتصرفون بعنف وخشونة، بصورة مباشرة وجماعية ويلحق أضرارا مادية وجسدية.

ظاهرة العنف خاصة التي توصف بالعنف الجنائي، ليست وليدة الأمس القريب أو هذا القرن، بل لازمت مختلف المجتمعات خاصة التقليدية التي كانت تستعمل العنف الجماعي الدموي أكثر من المعنوي، فهي لم تعرف طرقا أخرى إلا القمع والثأر، ولم تعتمد في حياتها إلا على الضرب والقتل والسلب، لأنها لم تعرف التنظيم والطرق القانونية. أما حاليا، إضافة إلى وجود هذا النوع نجد العنف اللغوي والمعنوي أو الرمزي. لذلك أغلب التعريفات تؤكد أن ظاهرة العنف التي تندرج فيها الأعمال الإجرامية، تشترك في اعتبار العنف والجريمة أفعالا مباشرة أو غير مباشرة، جماعية أو فردية، فهما بمثابة تعد على الفرد أو على الجماعة، وبمثابة إيذاء للآخر أو للآخرين.

**أ - العنف الإجرامي ظاهرة شبابية:** إذن، الخاصية الأساسية لهذا الفعل العنفي المرتبط بالملاعب والجمهور الرياضي خلال مباريات كرة القدم، هي أولا وفي الأساس من نتاج فئة الشباب، هذه الفئة التي يعتبرها علماء الديمغرافيا بأنها مرحلة عمرية بين الطفولة والرشد، أي بمثابة مرحلة انتقالية من الطفولة إلى الرشد. لكن هذا التعريف يثير مشاكل في تحديد بداية ونهاية كل مرحلة، لذلك يعتمد كل الاختصاصيين على عامل السن باعتباره الدليل الذي يسمح بحصر هذه الفئة، والوسيلة الأكثر سهولة لإجراء الإحصائيات والأكثر قابلية للصدق.

يعتمد كذلك لتعيين هذه الشريحة من المجتمع على بعض المتغيرات، وهي نهاية السن القانوني للدراسة، السن القانوني للحصول على العمل، والسن المتوسط للزواج. لكن يميل جل الباحثين إلى اعتبار أن السن ما بين 15 و29 سنة هو العامل المحدد لخاصية الشباب، ويسهل جمع المعطيات وتصنيفها وتحليلها بسهولة.

كما يعتقد بعض علماء الاجتماع بأن فئة الشباب تشكل طبقة اجتماعية جديدة، تطمح إلى التغيير عبر الحركات الاجتماعية والاضطرابات التي تسببها، لكن هذه الفئة لا تملك وعيا منظما متاسقا وموحدا. كما أن مرحلة الشباب ما هي إلا مرحلة عمرية وتجمع اجتماعي يجتاز



كل الطبقات الاجتماعية التي تتسم بميزة التجمع من أجل المصالح المشتركة. مع ذلك، لفئة الشباب تطلعات وحاجات خاصة دون الأخذ بعين الاعتبار الأصل الاجتماعي.

ومن جهة مغايرة "تعرف مرحلة الشباب حالياً أكثر فأكثر بأنها مرحلة تجربة ممددة، بعيدة عن كفالة أكبر الهيئات الاجتماعية كالأسرة والمدرسة، ويساهم هذا الامتداد في التقليل من أهمية خاصية تصنيف الفئات العمرية. فحدود السن كثيرة الغموض سواء كان ذلك من الناحية الظاهرية أو من ناحية الوضعية. فمرحلة الشباب من هنا، هي طريقة العيش، بحيث يجتمع فيها الإبهام بنسبة متفاوتة حسب الأفراد والعناصر المكونة لمرحلة الرشد الكامل، وحسب أيضاً عناصر تنتمي إلى عالم المراهقة" (محمد علي محمد، 1985، ص 24).

كما يتصف الشباب بهامشيتهم مقارنة بنظام القيم واعتقادات الجيل الراشد، والشباب المهمش هم بصفة عامة غير المصنفين اجتماعياً ولم يسبق لهم أن شاركوا في الإنتاج الاجتماعي، وكل الذين يرفضون أو لا يستطيعون الاندماج في الجهاز الإنتاجي، فهؤلاء معرّضون إلى تقوية صفوف الجانحين والمنحرفين.

يمكن القول بأن الشباب فئة اجتماعية تشير أساساً إلى مرحلة معينة من العمر تعقب مرحلة المراهقة، وتبدو خلالها علامات النضج الاجتماعي والنفسي والبيولوجي (GALLAND O, 1990, p. 21). كما يمكن نظرياً اعتبار مرحلة الشباب مرحلة الإنتاج والنشاط والعطاء والصحة البدنية، لذا تتطلب العناية الفكرية والروحية والاهتمام بالتوازن النفسي، عملاً بمبدأ الجسم السليم هو المرتكز الأساسي الذي ينطلق منه الفرد للمشاركة الفعالة في بناء المجتمع.

إنه من المنطقي جداً أن تختلف كل التعاريف التي أعطيت لمفهوم الشباب نظراً لاختلاف الظروف الزمنية والمكاني لها، وتباين الظروف الثقافية والاجتماعية والسياسية من فترة لأخرى. لكن يمكن حصر مرحلة الشباب ما بين 15 و 25 سنة في معظم الحالات، ويمكن أن تمتد أحياناً إلى 30 سنة، لأنها المرحلة التي تسبق مرحلة الرشد، فهي مرحلة الاستعداد للاشتراك في المجتمع الكبير عن طريق العمل والإنتاج اللذين من خلالها يحافظ على بقاء هذا المجتمع، تختلف صفاتها باختلاف انتمائها الطبقي، لكنها تملك قواسم مشتركة حتى ولو كانت مؤقتة فأهميتها جد بالغة، تتمثل في السن والمشاكل المتعلقة أساساً بالمرحلة

التاريخية المسماة مرحلة عدم التكيف والبحث عن مكان في المجتمع، وكذا مرحلة تكوين الشخصية، هذه العناصر تمنح لهؤلاء الأفراد المنتمين لمختلف المستويات الاجتماعية بعض الصفات المشتركة.

كما أنها مرحلة تجريبية لشعور الشباب بعدم الاطمئنان وكفالة المجتمع خاصة أثناء الأزمات، تبقى هذه الفئة محرومة من كل التوقعات والتطلعات المستقبلية خاصة عندما تعيش البطالة والتهميش. هي مرحلة المحاولات، محاولات الانطلاق لحياة أوسع، للتخلص من الخضوع الكامل للأسرة وضغوطاتها لإثبات وتأكيد الذات، والحصول على المكانة الاجتماعية.

إن الصعوبات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والنتائج الاجتماعية لهذه الأزمة، خلقت لدى الشباب الشعور بخيبة أمل عميقة، والشعور بالتشاؤم والوحدة والخوف والهشاشة وخشية الدخول في سن الرشد. تفسر كل هذه العناصر التغيرات التي تحدث داخل الضمير الجمعي للشباب، فغالبا ما تظهر لهم حركات متكررة وعديدة، وتذمرات غير بعيدة عن أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية العميقة. فغضب الشباب ناجم عن شعورهم الدائم بالخوف من شبح المستقبل ومن حيث البطالة وعدم الاندماج، لكن كثيرا ما تأخذ حركاتهم الاحتجاجية الصبغة السياسية أكثر من أي شيء آخر.

لا شك أن شريحة الشباب قوة حقيقية في المجتمع بحكم المشاكل التي تواجهها، والظروف المعيشية الصعبة التي تجعلها مجموعة اجتماعية تماثل المجموعات الكبيرة الأخرى في المجتمع، فهي بمثابة النواة والمركز الذي تجتمع فيه كل تناقضات المجتمع، فعلى مستوى العالم بأسره نجد أن الجماعات الثورية والإرهابية وجماعات الانحراف والجناح متكونة من فئة الشباب، خاصة المهمشين والبطالين والمتواجدين خارج الأنظمة التعليمية والتربوية.

**ب - الظاهرة فعل أساسي للتجمع:** الجمهور الرياضي عادة يتكون من الشباب، خاصة المراهق الذي تجلبه كرة القدم بحشود كبيرة كل أسبوع، فهذا الحشد يعطي الفرصة للفرد أن يتقوى ويقوم بأفعال قد لا يقوم بها عندما يكون بمفرده، فالحشد يحمي الفرد ويجعل أفعاله مجهولة، ويشعر هذا الأخير بقوة المجموعة التي يوجد فيها، فوجود الشباب في نهاية كل أسبوع مع جمع غفير من أبناء الحي، يجعله يشعر بالقوة مما يدفعه إلى استعمال الطرق

العنيفة. فشدة العنف قد تعود إلى كثرة الأشخاص والظروف الجماعية قد تساعد على خلق الشعور بالقوة وتساهم في ترجمتها إلى أفعال صفتها العنف والجريمة.

يتصل الإنسان أثناء حياته العادية بأنواع مختلفة من الجماعات، ومن خلال ذلك يتعلم معظم أنماط السلوك الواجب عليه اتباعها. فيبدأ أول مراحل حياته في جماعة أساسية أو أولية وهي الأسرة ثم تتطور علاقاته الاجتماعية وتتعدد وتتوسع الجماعات التي يشترك فيها. "المجتمعات الحديثة غاية في التعقيد والتشابك، الأمر الذي يوضح صعوبة تتبع آثارها على السلوك الإنساني. فالمجتمع الحديث يتكون من مجموعة من المجتمعات المحلية والبيئية، وتلك تتركب من جماعات مختلفة من الأفراد والتنظيمات المتباينة". (محي الدين مختار، 1982، ص 92).

تختلف أنواع الجماعات ويختلف معها نوع العلاقات وأنماط التفاعل بداخلها وتأثير هذه الأخيرة على سلوك أفرادها. فالجماعات الأولية تتميز بطول البقاء وتلازم الإنسان لفترة طويلة، والتفاعل داخلها يصطبغ بالصبغة العاطفية. وتتميز كذلك بقلّة عدد أعضائها وتسمح للفرد أن يكون علاقة مباشرة وقوية ومعرفة جميع الأفراد لبعضهم البعض، كما يسود هذه الجماعات قيم تتحكم في أفرادها. أما الجماعات الثانوية فتتميز بأنها قصيرة البقاء وتتكون من عدد كبير من الأفراد، ولا تقوم بينهم علاقات مباشرة، يجتمعون على أساس ظرف موضوعي كالمكان الجغرافي، والاشتراك في بعض القيم والاتجاهات والشعور المشترك بالانتماء إلى شريحة أو طبقة أو مرحلة معينة من العمر، وكذلك وجود ميول ودوافع مشتركة متفقون عليها، وتجمعهم أهداف مشتركة ترمي إلى إشباع حاجاتهم. (محي الدين مختار، 1982، ص 89 - 90).

فالجماعة، وحدة اجتماعية تتكون من مجموعة من أفراد بينهم تفاعل اجتماعي متبادل وعلاقة صريحة، قد تكون جغرافية أو سلالية أو اقتصادية، أو وحدة الأهداف أو العمل، أو الشعور بالتبعية، أو بالانتماء، ويتحدد للأفراد أدوارهم ومكانتهم الاجتماعية، ولهذه الوحدة مجموعة من المعايير والقيم الخاصة بها، والتي تحدد سلوك أفرادها على الأقل في الأمور التي تخص الجماعة، سعياً لتحقيق هدف مشترك وبصورة يكون فيها وجود الأفراد مشبعاً لبعض حاجات كل منهم.

بما أن الإنسان يسقط تفكيره ورغباته في المستقبل، فإنه يحدد لنفسه أهدافا يرمي إليها ويتخذ من الوسائل ما هو كفيل بتحقيق حالة التوتر التي يحدثها شوقه إلى تلك الأهداف. وتشكل هذه الأهداف من حيث هي إرضاءات وحاجات ممكنة، أو المطامح التي تشكل الدافع الأساسي لسلوك قد يكون سلوكا غير سوي وشديد العنف في بعض الحالات.

إن شدة العنف لا تعود إلى كثرة الأشخاص فقط، بل تعود كذلك إلى أن الناس يتصرفون بطريقة مختلفة في الجماعة، فهم يقبلون على ارتكاب أفعال تعدّ وعنف قد يشمئزون منها في ظروف أخرى. لكن ليست كل الجماعات عنيفة بطبيعة الحال، فيجتمع الناس كذلك بمناسبة سارة كالحفلات والتظاهرات غير العنيفة ولأسباب سلمية، لكن مجرد الانتماء إلى جماعة أو فئة ما يخلق لدى الفرد الإحساس والشعور بالقوة. كما لا يساهم الانتماء إلى الجماعة في تكوين الأحاسيس الفردية فحسب، بل يساهم في ترجمة التعابير إلى أفعال.

فإذا اعتمد أعضاء الجماعة العنف فإنه يكون نتيجة الانتماء. فتحت ستار الجماعة يشعرون بالحرية في ارتكاب العنف وأقل تعرض للمعاقبة والشعور بالندم، إذ يسمح الانتماء إلى الجماعة بإعطاء الشرعية للأعمال العنيفة، فتمارس الجماعة ضغوطات على الفرد للالتزام بقانونها السلوكي وللخضوع إلى سلطتها للمشاركة في أعمال عنف وتعد لا تزيد في خطورة التصرف فحسب، بل تكشف كذلك عن العواقب.

وإذا كان الانتماء إلى الجماعة يؤثر إلى هذا الحد على العنف، لأنه يمنح السرية والغموض ويفقد الفرد إحساسه بالمسؤولية الفردية، فارتخاء الضبط له تأثير كبير على السلوك، فكلما كان أعضاء الجماعة مجهولين كلما قل شعورهم بأن لهم هوية خاصة، وقل تعرضهم إلى تحمل المسؤولية والشعور بها. فمن يرتكب عدوانا لحسابه الخاص يقوم به عادة لأسباب شخصية، لكن عندما يصبح الفرد عضوا في مجموعة ما تتعدى دوافعه وأحاسيس "أنه"، فيقوم الناس في المجموعة بأعمال عنف لفائدة قضية، قد تكون دينا أو إيديولوجيا أو إخلاصا للأمة والوطن.

فالخضوع للجماعة معناه الذوبان الكلي فيها، قد يقوم الناس بأعمال في الجماعة قد لا يقومون بها فرادى، يجتمع الأفراد في هذه الأوقات ويتخلون عن كل الواجبات وتتسى الخصوصيات الفردية ويطرّد الضغط والإكراه. الوقت الجماعي يمثل أيضا دعوى إلى التغير

الشامل للحياة اليومية بكل جوانبها ومحتوياتها. لذا يتصف هذا الوقت بالتأكيد على وجود استقلالية مشتركة لأعضاء الجماعة ونفي جماعي للضغط.

إذن، المواعيد الرياضية كثيرا ما تجلب حشودا كبيرة من الشبان المناصرين خاصة أثناء فوز فرقهم، تعد فرصة للاحتفالات تمتد للشوارع والأماكن العمومية. لكن كثيرا ما تتخللها أعمال عنف وتخريب بعض المرافق العمومية، من النادر أن تمضي مباراة لكرة القدم دون أن تتخللها أعمال عنف في الملعب ومدرجاته، فتعد بالتالي مناسبة أسبوعية لصب الغضب.

إن في كرة القدم دون غيرها من الرياضات ما يجعل لها مكانة متزايدة عند عامة الناس، فهي تجذب جماهير هائلة، يجتمعون لمناصرة فرقهم. تظهر تلك المناسبات وكأنها مكان بعيد عن الوصايات العائلية والاجتماعية المباشرة، وبعيد عن كل القيم الأخلاقية الراسخة والقوانين السائدة في المجتمع بفعل الضغوط العائلية والمدرسية والاجتماعية بصفة عامة.

كل هذه الظروف المكانية والزمنية تسمح بظهور تصرفات وسلوكات فوضوية، كلها تعكس حالة نفسية مكبوتة أنتجتها ظروف تاريخية اجتماعية تضع الشباب في اجتماع حاد على ظروف سيئة. إنها نقمتهم على الواقع الاجتماعي والتمهيش. في هذه الأماكن يتمتع الشباب بالحرية والانفلات من الضبط وتراخي الرقابة، وبالتالي فقدان الاعتبار الاجتماعي والاستسلام الكلي للحياة العنيفة والجانحة بعد فقدان الأمل في الحياة الاجتماعية.

**ج - المدينة مجال طبيعي للعنف والجريمة:** إن المدن على شكلها الحديث ومن ناحية الحياة الجماعية، تتميز بظاهرة الحشود الكبيرة الموجودة فيها. فالمدينة، هذا الجزء الصغير وخلاصة هذا العالم الكبير وهذا النموذج للتجمع، لا يمكن أن يكون إلا ميدانا للتعبير الدائم عن التقسيم والتباين بين الأفراد والجماعات.

لا يخلو ميدان اجتماعي في المدن من النزاعات والعنف، ولم تنج منطقة من المناطق الحضرية الكبيرة من ظاهرة العنف، لأن المدينة أصبحت بامتياز مكان كل التحولات، وللتحكم فيها يجب إعادة النظر في الظروف الثقافية والنشاط الجماعي. ويجب كذلك إعادة النظر في الظروف المادية الناتجة عن تعداد السكان واكتظاظهم وتمركز السكنات وكثرتها، بغض النظر عن الظروف الاجتماعية كالفقر وسوء العلاقات الاجتماعية

وبيروقراطية الحياة اليومية وتضام النزاعات بمختلف أشكالها، بهذا أصبحت المدن أماكن مفضلة لاستعمال العنف حتى من طرف السلطة بحجة حماية المواطن وممتلكاته.

تعتبر المدن ملتقى هاماً يحمل عبء أهم المشاكل الحضرية من تهافت النازحين نحوها، جراء البؤس والفقر والضغط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. إنها تستوعب القوة الحية والطاقة الفعالة للبلاد. بهذا، يصبح العنف ميزة المدن خاصة الكبيرة والكثيفة الحركة والمتوفرة على الثروات والأسواق الكبيرة. بدون تأكيد، فإن تطور العنف مرتبط بتطور حجم الوحدات الحضرية والمدن. فالإنسان خاصة في هذه المدن الكبيرة، يجد نفسه أمام تنوع الوضعيات والمواقف وطرق العيش، لهذا تقل لديه الفرص بسبب السرعة الفائقة في سير حياته اليومية والاجتماعية.

إن في الدورة الاقتصادية في فترة الرخاء أو فترة الكساد، تكثر الجرائم والاعتداء وإهمال الأطفال وتشردهم، وترتفع نسبة المهاجرين من الريف إلى المدن سعياً وراء العمل. وقد ثبت بشكل قاطع أن العنف في أساسه ظاهرة من ظواهر الحياة الحضرية. فالنمو السريع للمدن يزيد من النمو في المشكلات الاجتماعية وحدتها خاصة في البيئات المحصورة مثل الأسرة عندما يصيبها الطلاق أو الهجرة والوفاة، من أهم العوامل الأساسية في جنوح الأحداث. (سامية حسن ساعاتي، 1983، ص 121).

توجد في المدينة عادة جماعات مهيمنة، سواء اقتصادياً سياسياً أم ثقافياً، فيها تضمحل وتزول الوحدة التقليدية والروابط والمعايير، وتعم الفردانية وكل ما تحمل من الترددات والتقلبات، فهي خالية كذلك من قاعدة اجتماعية. في هذا الحقل الاجتماعي المركب، تخاض كل الصراعات العنيفة، بهدف إيجاد وتثبيت المكانة وتطبيق وتنظيم كل الإستراتيجيات من أجل الحصول على الثروات والاستفادة منها. (BOUKHOBZA M, 1991, p. 13).

تهتم جميع الدول تقريباً بالتنمية لبلادها، ولكن تتفاوت الجهود المكرسة لهذه التنمية، وتكون تبعاً لوعيتها بأهميتها وتبعاً لتوفر مختلف العناصر والأسباب التي بدونها لا تتم التنمية. ونتج عن الجهود التي تمت في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن زاد الاهتمام بشكل واضح بأنواع من النشاط، مست المناطق الحضرية والمدن الساحلية الكبرى، فكان هذا

الاهتمام منصبا على الأنشطة الصناعية والميدان العمراني والمنشآت الكبرى، وهي جميعا أعمال أثرت على المجتمع مما شجع النزوح الريفي والهجرة إلى هذه المناطق.

يمكن التأكيد بأنه يتعرض الأفراد في المدن لظاهرة الجلب على الاستهلاك الكبير والدائم، وخلق لديهم إرادة قوية يمكن أن تكون سببا لظهور اضطرابات ونزاعات داخلية. فازدواجية انتماء الفرد إلى القطاع الريفي أو التقليدي وإلى القطاع الحضري أو العصري، تدفعه إلى الدخول دائما في اصطدام ومحاولة التسوية بواسطة سلسلة من المحاولات، لكن غالبا ما يكون التلاؤم صعبا ليكون بالضرورة منبعا للصراع.

أما الوجه الآخر للصراع، يترتب عن ظهور ثقافة جد مختلفة في قيمها وعاداتها وأعرافها وتقاليدها من تلك الموجودة أصلا في المدن لسكان الطبقة الوسطى. غالبا الذين يصدمهم هذا الواقع الجديد يجعلهم ينفرون من الثقافة النازحة، ويؤدي بالتالي هذا انفور إلى العداوة والصراع بين قيم الثقافتين المتباينتين تماما.

يفرق حسن الساعاتي بين نوعين من مناطق العنف، أطلق على إحدهما اصطلاح مناطق التفريخ التي يولد الجانحون فيها، وتتم عملية تنشئتهم الاجتماعية وفق الثقافة الفرعية السائدة فيها، وهي الثقافة الشعبية الضعيفة الضوابط الأخلاقية، والمناطق الأخرى أطلق عليها مناطق الجذب، وهي المناطق التجارية من مراكز الأعمال التي تكثف فيها السرقة والتسول. (حسن الساعاتي، نقلا عن سامية حسن الساعاتي، 1983، ص 123).

#### 4 - العوامل المنتجة للعنف والإجرام:

أ - العنف تموله الأسرة: عرف محيط الأسرة في المجتمع المعاصر حتى في الدول المتخلفة بروز ظواهر ذات آثار على الأطفال، اتخذت أشكالا مختلفة من الضغط عليهم وأخذت تظهر نتائجها في صورة أشدها العنف والجنوح. فعمل المرأة المتعلمة خارج بيتها واهتمامها بعملها في المحل الأول، جعل الأطفال في حالات كثيرة يشعرون بالحرمان من رعاية الأم واهتمامها، وهو دليل الحب عندهم. واتجاه الزوجة المتعلمة إلى تحديد نسلها أدى إلى نقص حجم الأسرة، وأصبح الزوجان في أغلب المجتمعات يكتفيان بطفلين، الأمر الذي جعل علاقتهم بالوالدين حساسة من حيث سرعة تأثرهم بما يحدث بين الوالدين من تودد وتنافر، وقلقهم على هذه العلاقة خوفا من أن تفترو وتنقسم نتيجة الأخطاء التي يرتكبها كل منهما في مرحلة التنشئة

الاجتماعية الحساسة والطويلة. ومن هنا ، يبدو أن مشاعر الطفل في الأسرة الصغيرة تختلف عنها في الأسرة الكبيرة للاعتبارات التي ذكرناها.

إن ظاهرة سكن الشقق سواء كان اختيارا كما كان الحال في بداية الأمر، أم اضطرارا كما صار بعد ذلك عندما أصبحت الشقق هي النظام الشائع للسكن في المدن في أغلب الدول تركت آثارها على الأطفال في محيط الأسرة في عصرنا. فاطفال الشقق بالمقارنة بأطفال المساكن المبنية كالفيلات وما شابهها مقيّدو الحركة ومستهدفون للتوتر الناجم عن الشعور بضيق المكان وعدم السماح لهم بالانطلاق في ممارسة ألعابهم، فيزداد هذا التوتر عندما يرفض طلبهم بالخروج للعب في الشارع، خاصة في أسر الطبقات الوسطى خوفا على أطفالها من مخاطر اللعب خارج البيت.

ولما كانت الأسرة هي أول هيئة تتولى التنشئة الاجتماعية، فإن نجاحها أو فشلها يرجع إليها بقدر كبير، وتختلف الأسرة في مبلغ أدائها لهذه المهمة، فمنها من نجحت نجاحا تاما ومنها من صعب عليها أدائها. لذا، ترجع كثير من حالات الانحراف المبكرة إلى فشل الأسرة، أو عدم توفيقها في أداء هذه الوظيفة الأساسية المتمثلة في إعداد الفرد منذ ولادته، لأن يكون كائنا اجتماعيا وعضوا في مجتمع معين، والأسرة هي أول بيئة تتولى هذا الإعداد، فهي تعلمه السلوك، اللغة، التراث، العادات، التقاليد، التاريخ، فترسخها في شخصيته لتنشئ منه عضوا صالحا في المجتمع. (اليونسكو، 1975، ص 148).

تبقى الأسرة مؤسسة اجتماعية بالغة الأهمية، تنتج إطارا اجتماعيا تقام حوله أخلاق هامة تدل على حيوية مكانتها الاجتماعية (ناجي سفير، 1989، ص. 311)، لكن عوامل مهمة أخرى تلعب دورا في أسباب الانحراف، وتطلق العنان لأنماط نفسية إثر نقص في المراقبة البيئية الناتجة غالبا عن سوء الأحوال السكنية والتفكك العائلي وتصرفات الأهل المنحرفة، وهو الحقل العام الذي تنطلق منه المغامرات والاكتشافات. (سعد جلال، 1984، ص 30).

فمحاولة الأسر للاستيطان في أماكن أخرى يحدث أيضا صدمات عاطفية ومأساة لهؤلاء المراهقين الذين ينقلون من أريافهم أين تسود فيها حياة جماعية، إلى المدن حيث تجري حياة الناس في جو من الإغفال وعدم الاكتراث. تظهر العائلة بهذا مكانا للعنف من خلال نقص إمكانيات التلاقي والتجمع الراجع إلى كل من السكن الحضري الضيق وطرق وأوقات



التنقل، والأسر غير الكاملة بغياب أحد الأولياء أحيانا، وصراع الأبناء والأولياء أحيانا أخرى، تؤدي كلها إلى تحطيم الإطار العائلي الذي يفتقد القدرة على تأدية دور خلية التاهيل، ويعيق النمو الطبيعي والسليم للصغار.

جاءت كل هذه الاضطرابات والصعوبات في الوقت الذي فقدت فيه الأسر والعائلات شيئا فشيئا بعض من مهامها، لتمتصها مؤسسات و وحدات اجتماعية أخرى. فكانت سابقا المحيط الرئيس لتشكيل الأنا، أصبحت مكانا للتناقض بين الحنان والقهر، وفي هذه الحالات تنتج أشكالا للمقاومة يقودها الحقد والحرمان.

فنشاهد إذن، انفجار الخلية الأسرية التي أصبحت تعيش أزمة عدم القدرة على تأدية دورها، في الوقت الذي كانت فيه خلية قاعدية للمجتمع، فتعود لتبقى مكانا خانقا يرفض فيه التحدث عن المحرمات، خاصة الأحاسيس العاطفية والعلاقات الجنسية، وهو المشكل الرئيس للشباب خاصة في سن المراهقة (CHESNAIS J.C, 1981 p.123). نظرا لما لها من أهمية في حياتهم من حيث إنها المرحلة التي يتم فيها إعداد الناشئ كي يصبح مواطنا يتحمل مسؤوليات في المجتمع الكبير.

أما عن العنف بين أفراد العائلة الواحدة شيء لم نعتد التحدث عنه فهو خفي وسري، يخفي بطبيعته عن علم الآخرين، ويبقى أفراد العائلة وحدهم الشاهدين على ذلك. فالإطار العائلي بهذا يكون إطارا للحماية، ومجالا خطيرا في حالات التوتر وعدم الاستقرار النفسي والمادي والاجتماعي. لكن غالبا ما يكون الخوف من عنف الآخرين، غير عنف الأقارب من الآباء مثلا أو الاخوة. فهو بصفة شاملة يتميز بالتزمت، السيطرة والقمع. فلا يمكن وضع ردود أفعال الشباب من خلال التصرفات العدوانية والعنفية التي غالبا ما يكون التقييم الاجتماعي لهذا بالجنوح والسلوك غير السوي.

"وقد تكون الأسرة مفككة بالشقاق الذي يدب بين الوالدين. فتعكس مشاكلها على نفوس أطفالها، فيحسون بعدم الاستقرار الوجداني الناجم عن عدم شعورهم بالأمان في علاقاتهم بالديهم وحيويتهم الوجدانية. بينما وكثيرا ما يكون الجنوح سلوكا هروبيا من هذه البيئة المضطربة وما تحدثه من صراع نفسي، فيبحث الأطفال عن الرضى الوجداني والإشباع العاطفي والراحة النفسية. وكثيرا ما يجدون ذلك النشاط خارج القانون الذي يشبع

رغباتهم ويشعرهم بالطمأنينة المؤقتة ويحل محلها توتر شديد وقلق مزعج". (سامية حسن الساعاتي، 1983، ص 119 - 120).

إن وجود الصراع والتوتر داخل الأسرة والعائلات، لا تعود أسبابه إلا لعدم إرضاء الحاجيات فقط، حاجة الأمن، الحاجة الجنسية وبعض الشروط الاجتماعية والاقتصادية، بل تعود كذلك إلى بعض الحاجيات التي تنتجها وتصدرها الدول الأوروبية والدول المتقدمة بصفة عامة، ومن بينها الترف الاستهلاكي المرتفع، في ظل ذلك كله يكون الأبناء والأهل ضعفاء نفسيا، لأنهم يتعرضون للأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية غير الملائمة.

ومنه، فإن الذي يعيش في وسط لا يلائم، عائلي أو غير عائلي، يبحث إراديا عن أوساط مماثلة. فالطفل الذي يهيئه محيطه واضطراباته النفسية ليكون جانحا، بدون شك يمكن أن يجد نفسه في احتكاك بظرف من الظروف التي تشكل بالنسبة إليه شحنة حقيقة من الإثارة الانفعالية، وذلك في الاتجاه بميوله وغرائزه للالتقاء بها، وبهذا الالتقاء يولد فعل الجنوح.

**ب - مشكلة التأهيل وصعوبة الاندماج:** من العوامل التي تمس بطريقة مباشرة حياة الشباب اليوم طريقة اندماجهم في المجتمع وتصورهم لكل ما يخص حياتهم اليومية، فتظهر هذه الحياة وظروفها بمثابة وسيلة للتعبئة والتجديد، ويشكل الشباب جوهر الفئة المهمشة من السكان التي تعيش غالب الأحيان في الأحياء الفقيرة، فهذه الفئة تجد نفسها مبعدة عن التنظيم الاجتماعي، بحيث تحاول الاندماج في المجتمع بوسائل مختلفة.

لا تعد صعوبة الشباب في إيجاد عمل سببا، بل هي نتيجة لكل من التربية والتنشئة التي يتلقونها، وظروف العمل نفسه داخل المجتمع باعتباره وسيلة من وسائل الاندماج. وعدم الاندماج في النظام الاجتماعي والإنتاجي، يخلق لديهم اقتناعا بضرورة التغيير الجماعي، وأحيانا تترجم صراعاتهم إلى صراع الأجيال بالرفض القاطع لأي تعاون من الكبار، وارثين من محيطهم الأصلي آراء وردود أفعال ومواقف نقدية متطرفة تجاه النظام الاجتماعي الذي لا يسمح بالتكيف والاندماج. ويتعدى الشباب بسلوكياتهم النزاعية إلى الرفض، ومحاولة تحطيم كل المبادئ والاعتقادات والقيم السائدة، ضاربين عرض الحائط عددا لا يحصى من العادات وطرق التفكير والعمل والعيش.

يؤكد فاروق بن عطية بأنه يساعد عدم التثقيف والعجز النسبي للتعليم الأخلاقي في المدرسة والتفكك العائلي على بروز القيم الخلقية المنحطة، وتكون العواقب وخيمة، تظهر في سوء وصعوبة الاندماج والتكيف في بعض الحالات حتى داخل العائلة نفسها، لأنهما أول خطوة نحو الاندماج الاجتماعي في المستقبل. والتهان في الشارع يؤدي حتما إلى ارتكاب جرائم وتعديات تحت تأثير حالة معنوية مزرية ومتطلبات وحاجيات حادة. (BENATIA F, 1983, p. 61).

إن محاولة الاندماج، هي بمثابة الإرادة في الوصول إلى مرحلة الرشد والنضج والانشغال بمختلف القضايا (السكن، النقل، التسلية). وعندما يظهر الشباب الإرادة في الاندماج بشتى مراحل، معناه وجود الرغبة في الدخول في النظام الاجتماعي وفي الحياة العمومية والمهنية لكسب مكانة لائقة والقيام بالدور الملائم، وبالتالي كسب التقدير والاعتراف، لأن في التنظيم الاجتماعي يتوقع كل عضو أن يقوم بدور معين. وإن أحد أهم جوانب التنظيم هو تباين الأفراد فيما يشغلون ويقومون به، ولكي يقوم كل فرد بدوره في المجتمع، يجب أن يحتل مكانة أو مركزا.

في هذا الصدد يجب الإشارة إلى أن هناك جانبين أساسيين للمكانة الاجتماعية هما: الحقوق والواجبات. وعندما يحرم الفرد من القيام بدوره فإنه يحرم من المكانة أو الوضع أو وظيفة يستطيع من خلالها الحصول على حقوقه، وبالتالي يؤدي ما عليه من واجبات. كما يحدد الدور الاجتماعي سلوك الفرد تجاه الآخرين، لذا تتحدد شخصيته وهو يقوم بهذا الدور الذي يترك أثرا في الشخصية، والتي تعبر عن تكامل الأدوار التي يقوم بها الفرد، لأنه يستطيع أن يشغل أكثر من دور داخل المجتمع كعامل أو موظف، أب وزوج... إلخ (باسا غانا، 1983، ص 188 - 189 - 190).

إن الاندماج في المجتمع لا يتحقق إلا بمكانة يجد الإنسان من خلالها ذاته ويشعر بقيمته وبالفخر والانتماء للمجتمع، وهو ما يتميز به الإنسان عن كافة الكائنات الحية الأخرى، وهذا بفضل ما يتمتع به من عقل وقدرة على تغيير بيئته، وخلق ظروف أكثر ملاءمة لمعيشته.

وليس بخاف أن ما يعرف الاندماج الحقيقي للشباب تأخير الزواج وهو ظاهرة من الظواهر التي تميز النمو الاقتصادي السريع، بحيث يؤجل كل من الذكور والإناث زواجهم

بالضرورة، لأنهم ينفقون من شبابهم المبكرة في التدريب على الوظائف والمهن بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل صعوبة إيجاد عمل ومأوى والاستقلال العائلي.

لكن الشباب عندما يسيطر القلق على تفكيرهم، ويجهلون المكان الذي سوف يشغلونه في المجتمع وطالما تراودهم الشكوك في نوع الحياة التي يحيونها، يقفون في تعارض مع المجتمع الذي لم يعد يفهمهم. والعمل هو المصدر الأساسي الذي يتم بواسطته الحصول على مكانة في المجتمع، فهو يحتل مكانة أساسية في حياة الفرد لأنه ميدان نشاطه المنتظم. فالاستقرار في العمل يمثل أهمية كبيرة في وجود الاطمئنان وشرطا أساسيا للاستقلال الاجتماعي، وبداية الاندماج المهني وشكلا جديدا للاستقلال الشباني ورضاه. (GALLAND O, 1984, p. 56).

الرضا حالة وجدانية نابعة عن حالة إشباع معينة لحاجة أو حاجيات، وتحقيق مستوى أو درجة معينة من الإشباع الذي يحقق حالة وجدانية سارة. وعندما يكون الإنسان راضيا يظهر ذلك في سلوكه وطريقة تصرفه وتعامله في المجتمع. وعندما يكون غير راض، قد يظهر سلوكا عدوانيا تجاه نظام معين، اجتماعي، اقتصادي أو سياسي. وقد يبلغ استياءه درجة تدفعه إلى العنف، فيظهر ذلك في عدم احترام القوانين والقيم السائدة في المجتمع في محاولات للبحث عن البدائل أو الانتقام.

إن رضا الشباب أو عدم رضاهم يتوقف على مدى تمكنهم من إشباع مختلف الحاجيات وهي الحاجيات الفيزيولوجية والاجتماعية وغيرها، ويسعى كذلك إلى تحقيق حاجيات من نوع آخر وهي تحقيق الذات ومكانة واعتراف، إضافة إلى تحقيق الفرصة والقدرة في المساهمة في الحياة الاجتماعية، وعدم الرضا معناه الشعور أو الإحساس بالاستياء والكآبة والتشاؤم وهي تؤدي إلى ارتكاب أعمال ذات صبغة عنيفة إجرامية هروبا من الواقع في شكل مناهضة للمجتمع.

إنها حالات نفسية مكبوتة ومضطربة تنتجها ظروف اجتماعية واقتصادية سيئة، تلقت تأثيرات وسط غير ملائم مثير للحرمان من الحاجات الضرورية. فالإنسان لإشباع حاجاته واستجابة لدوافعه نجده يسلك سلوكا بطبيعة مستمرة، وإذا ما وصل إلى التعب واليأس فإنه يستريح ويتوقف عن نشاطه ولفترة مؤقتة ثم يكرّر نشاطه. وإذا كان الإشباع مستحيلا نتيجة لعوائق، يحاول أن يغير من أساليب سلوكية حتى يكيف نفسه مع المحيط الذي يحول دون إشباع رغبته.

كما أن الرغبات المكبوتة تحرك اللاوعي الفردي نحو معارضة كل من يقف أمام تحقيق تلك الرغبات بشكل كامل تقريباً في جو من العدوانية المفتوحة وحتى الرغبة في القتل أحياناً انتقاماً من عجزهم ووضعهم على الهامش وفقدانهم الإطار المرجعي الذي يساعدهم على النمو السليم والاندماج الاجتماعي، على أن الأمر في كل الأحوال يبين مدى انهيار الروابط المختلفة الأسرية والاجتماعية.

**ج - فشل المشاريع التنموية وتعثر تحديث المجتمع:** حسب بحوث "دافيد أبتير" يظهر العنف نتيجة لعملية التنمية حتى الناجحة منها، فهو نتيجة غير متوقعة لتحديث المجتمع، بحيث يؤدي التحديث والإبداع إلى أشكال من التهميش المهيأ للعنف، وهو بذلك يكون رد فعل أناس مخدوعين وغير مسؤولين. (APTER D.E, 1988, p. 19-20)، وبالتالي تشكل هذه الأحداث العنيفة برنامجاً معاكساً ومضاداً، هدفه التحدي للشرعية والقانون ومحاولة رفض الشكل المتطور والمعبر عن العقلانية العلمية الكبيرة للحياة اليومية العادية.

ما يهم الباحث "دافيد أبتير" ليس العنف الناتج من السلطة لكن الصادر من القاعدة، يعد هذا العنف أحياناً ظاهرة ضد الدولة، إذ يشكك المهمشون في قدرتها التي تسمح بظهور مثل هذا التهميش. (APTER D.E., 1988, p. 28) هذا العنف يعتبر قوة رمزية مقابلة للقوة الاقتصادية التي يسميها "ما بعد الحداثة" باعتبارها عقلانية وقاعدة لتطور السلطة، إنه العنف ما بعد الحداثة الذي يبحث عن القطيعة، فشده ترك الكآبة والحزن.

فهما تكن نوعية الشخصيات المتورطة فإنه من الطبيعي أن التنمية السريعة والحداثة بمفهوم العقلانية قد تخلقان نوعاً من الاضطراب السيكلوجي والشعور بالحرمان من هذا التطور الذي يصيب فئة من الناس، والفئة أكثر حرماناً هي فئة الشباب، بهذا، فالعنف لا يمكن أن يكون إلا ظاهرة شبابية بحكم موقعها الاجتماعي والمرحلة التي يمر بها هؤلاء الشباب.

تعكس إشكالية الشباب إذن تناقضات المجتمع والمشاكل المرتبطة بالنمو الاجتماعي والاقتصادي والعدالة الاجتماعية للوصول إلى التنمية الحقيقية، هذا يبرهن على الدور البارز الذي يمكن أن يؤديه الشباب في دفع عجلة التنمية في المجتمع المعاصر والمشاركة في حل المشاكل الحضارية. لذلك يجمع كثير من العلماء على الاعتراف بأن مسار إدماج الشباب في المجتمع لا يمكن أن يتطور بصورة طبيعية إلا إذا احترمت حاجيات هؤلاء ومراعاة تطلعاتهم،

وشريطة أن يأخذ المجتمع إجراءات حسية وواقعية، والأخذ بجدية مشاكلهم مثلما تؤخذ بجدية كل مشاكل المجتمع.

من الواضح جدا أن الشباب هو قبل كل شيء، نتيجة لإعادة الإنتاج الاجتماعي، وفي نفس الوقت قوة حقيقية ذات معنى وميزة خاصة في ظرف التغير والتحول الاجتماعيين. فمرحلة الشباب يجب اعتبارها انتقالية، يحضر فيها الفرد إلى النضج الاجتماعي، من أجل القيام بالدور المنوط به في مسار الحياة داخل المجتمع، ولفهم مسارات ومظاهر نمو الشباب وتطوره، يجب البحث في كل الظروف التي تعيش فيها هذه الفئة، نقصد بذلك مستوى العائلة، النظام التربوي، ميادين العمل والإنتاج، وأماكن التثقيف والترفيه والتسلية، أي في ثانيا المشاريع التنموية.

عندما نقول التنمية، نعني بذلك تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة، تتناول المجتمع بأسره من قاعدته إلى قمته، تحقيقا لأهداف تشد التغيير البعيد المدى لهذا المجتمع نحو الأفضل والأرشد، والتقدم للأغلبية الساحقة من أبنائه. ولضمان التقدم، تضع الدول الخطة الشاملة للتنمية. ويشترط لذلك بشرط طبيعي، هو أن يوضع تحت تصرف هذه الخطة كل الفائض الاقتصادي للمجتمع من أجل أن يتم توجيهه توجيها مخططا ومنظما.

إذن، تتعلق كل المشاريع التنموية بتحديث المجتمعات التقليدية، من خلال إنشاء شبكات ومؤسسات اقتصادية واجتماعية مماثلة للمجتمعات المتقدمة والمتطورة، خاصة الغربية منها.

توجد عدة أسباب تدفع أغلب المجتمعات التقليدية المسماة بمجتمعات العالم الثالث أو المجتمعات المتخلفة والتي منها الجزائر، إلى التنمية والتحديث الاجتماعي والاقتصادي. وأهم هذه الأسباب عدم قدرة الاقتصاد المحلي على تلبية الحاجيات الأولية لفئة كبيرة من السكان، تعيش البؤس والحرمان. فالضعف البنيوي للمجتمع الاقتصادي في محيط دولي مهيمن، يحث الدولة على التدخل في الاقتصاد عندما يكون حرا ورأسماليا، وتأخذه على عاتقها عندما يكون اشتراكيا.

انخفض نسبيا دور الدولة في التنمية الاقتصادية في المجتمعات الغربية المتقدمة، لينحصر في مهام التنظيم والتحكم وحماية الحريات. يتحدد هذا الدور وهذه المهمة أساسا بمستوى تنمية القوى المنتجة، ومعظم الدول المتخلفة تقوم بدور تحديث الاقتصاد تلبية حاجيات السكان

الاجتماعية، وتمثل حاجياتهم في الأكل والسكن، النقل، الصحة، التعليم... إلخ. وكل مشروع لتلبية الحاجيات الاجتماعية، هو إذن مشروع مجتمع، بما أن المجتمع هو نظام للحاجيات.

تشهد الجزائر إذن، ظهور حاجيات جديدة منبعها البلدان الغربية المتطورة، ولكن تلبية هذه الحاجيات تقتصر على الأقلية القليلة من الناحية الاقتصادية، وهو يعد عائقا كبيرا لأن اقتصادها لا يتعدى مستوى معين من الإنتاجية ولم تتوصل إلى مرحلة التكديس الإنتاجي.

تلبى الحاجيات الاجتماعية في المجتمعات الغربية بواسطة السوق، عكس ما هو موجود في البلدان المتخلفة، لأن سوق هذه الأخيرة لا تلبى حاجياتها لقلة وضعف عرض السلع من جهة، ومن جهة أخرى تأثير المداخل غير العادلة على الطلب الاجتماعي للاستهلاك، نلاحظ في هذه البلدان غيابا بنيويا في توفير المواد الأساسية للاستهلاك ونمو سوق موازية غير مراقبة ومزدهرة (ADDI L, 1990, p. 137)، وضع هذه البلدان هو بالتحديد حالة عدم تلبية الحاجيات الاجتماعية، رغم وجود سوق لكنها للأقلية فقط، مما أدى إلى تباين مستويات المعيشة.

من الواضح أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأساليبها الحديثة تستدعي بالضرورة الجمع بين الإمكانات الاقتصادية والظروف الاجتماعية المواتية، كما لا يمكن لها أن تتم في مجتمع غير مستقر خاصة من الناحية السياسية، وبالتالي فإنها لا تتحقق إلا في نطاق تكامل الإمكانات وتبادل الحقوق والواجبات بين الدولة والمواطنين.

أي تصور عملي لحل هذه المشكلة ينبغي أن يبدأ بالقضاء على أسباب التخلف في نطاق سياسة تنمية حقيقية ومدروسة، تقوم بقدر من التخطيط الذي يحصر الموارد ويحدد الإمكانات ويرصد الحاجات ويقدر التكاليف ويحسب الزمن ويرتب الأولويات، ويقوم بتوعية المجتمع بأهداف التنمية للاستجابة لها والتعاون لتحقيقها. الأسباب تتمثل أساسا في غياب إطار للتفاوض في المطالب والحاجات وزوال تدريجي للمراقبة الاجتماعية من قبل الخلية الأسرية والعائلية، صعوبة الاندماج والتأهيل الاجتماعيين الناتجين عن التسرب المدرسي والبطالة وما ينجر عن ذلك من اضطراب شديد وشعور بالتشاؤم.

فظهور العنف لا يخرج عن السياق العائلي والاجتماعي الذي يعيش فيه الشباب، ينمو هذا السلوك العنفي ويستمر حسب الوضعية التي يجد فيها الشباب نفسه والمتمثلة في وضعية

المهمشين، وبالتالي يجدون صعوبة الاندماج اجتماعيا أولا، ثم إن السياق الاقتصادي المتمثل في الأحوال الاقتصادية السيئة نتيجة تعثر مشاريع تحديث المجتمع تزيد من شدة السلوك العنفي.

العنف الشبابي ظاهرة اجتماعية في المجتمع الجزائري، فهي مرتبطة بالسياق التاريخي لهذا المجتمع، أي ارتبط ظهور ذلك بالظروف العائلية والأسرية في أول المطاف ثم المدرسية فيما بعد، استمرت وانتشرت جراء سوء احتواء المطالب والحاجيات وغياب وضعف وسائل الاندماج الاجتماعي والمهني فيما بعد، واشتدت الظاهرة واستفحلت نتيجة الوعي بالفوارق الاجتماعية التي لا تحدد الموقع الاجتماعي لكل فئة بل المستوى الاقتصادي لها كذلك.

### النتائج:

العنف كأية ظاهرة اجتماعية ينتج عن عدة عوامل متداخلة ومتفاعلة، من العسير فصل كل عامل منها على حدة، وتحديد مدى فاعليته في إحداث العنف. أثناء تحليل عوامل العنف ومناقشتها لا بد من الحفاظ إلى أبعد الحدود، والذي يدعو إلى ذلك هو تعقد الظاهرة وتعقد السلوك البشري نفسه هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن فصل العوامل المتداخلة في الظاهرة وفي السلوك قد يؤدي إلى الاعتقاد بأن وجود هذه العوامل بذاتها، لا بد أن يؤدي حتما إلى العنف، وهذا بعيد عن الصواب كل البعد. العبرة بتفاعل هذه العوامل، لأن مادة البحث هي الطبيعة البشرية المعقدة التركيب والدائمة التغيير.

المؤكد هو أن العنف أو الإجرام ليس حالة طبيعية، إنه سمة الحالة الاجتماعية التي يتشكل فيها التنافس بين الحاجة والإشباع وبين الرغبة والندرة. على كل، الأمر يتعلق بمستويات أساسية مترابطة وحلقات متكاملة لهذه الظاهرة، المستوى الأول يتعلق بالوضعية التي تدفع إلى العنف أو الوضعية ما قبل العنف والمتمثلة في الظروف العائلية والمدرسية التي تؤدي إلى التهميش. والمستوى الثاني يتمثل في الأزمة الاقتصادية التي تمس البلاد وأعدادا كبيرة من البطالين الذين يجدون صعوبة التكيف والاندماج. أما النقطة الثالثة فهي ضعف الرقابة الاجتماعية وعجز الضوابط خاصة العائلية على التوجيه.

فمن هنا نستنتج، أن الوضعية الحقيقية لهؤلاء الشباب هي وضعية المهمشين المبعدين عن المكانة الاجتماعية اللائقة بهم، وعقدتهم هي عقدة الدونية الاجتماعية وشعورهم بفقدان الثقة في القدرة على الاندماج الاجتماعي والمهني.



إن انتشار السلوك العنفي وتوسعه ليمس أعدادا متزايدة من الشبان ممن يعيشون نفس الاضطرابات، وتحركهم أوضاع وتناقضات متطابقة ومتشابهة تشابه الأحياء من بطالة وقلة مناصب العمل، بعد أن عجزت المنظومة التربوية عن الحفاظ في صفوفها بهؤلاء وتوفر لهم تكوينا شاملا وأطول مدة ممكنة. كما أنه أصبح السلوك العنفي أكثر شدة، فبعد أن كان وليد التهميش ولامبالاة المجتمع بالشريحة المنتجة لهذا العنف أصبح من أجل التغيير. كما أنه بعد أن كان عنفا كلاميا أي عنفا معنويا أو رمزيا، تحول مع مرور الوقت إلى عنف جسدي أو مادي.

لقد اتضح جليا أن الوضع الاقتصادي له علاقة مباشرة في استقرار وتماسك وسعادة الأسرة الجزائرية، ذلك أن الوضع الاقتصادي السيء سواء من حيث الفقر أم انخفاض الدخل وانعدامه في بعض الحالات، يمكن أن يؤدي إلى تصدع بنيان الأسرة، فكلما انخفض المستوى الاقتصادي للفئات الاجتماعية الفقيرة، كلما اندفعت بعض الأسر بسرعة نحو التفكك والانحلال، ولهذا فإن أسر الأطفال المنحرفين هي الأكثر تفككا واضطرابا، لأنها الأكثر انخفاضاً في المستوى الاقتصادي.

إن حجم المأساة يتمثل في وجود جيش من البطالين عن العمل في بلد لا يتعدى سكانه 35 مليون نسمة وعجز في السكنات الاجتماعية وأعداد يقدر بالآلاف من الجامعيين والمؤهلين خارج دائرة التشغيل وفي بطالة دائمة وغير ذلك من الأوجاع التي تؤلم الاقتصاد الوطني والمجتمع بصفة عامة. ومما زاد الوضع حدة، عدم الاستقرار السياسي وهو العامل الرئيس للنمو الاقتصادي، هذا فضلا عن الآثار التي خلفتها برامج الإصلاح الاقتصادي وغلق مؤسسات كثيرة، فارتقاع الإضرابات والتذمرات في السنوات الأخيرة ما هو إلا دليل على الإفرازات الأولى لهذا الإصلاح. فهذه الإصلاحات وجهها مأساوي اجتماعيا، يظهر خاصة في تدني القدرة الشرائية وانتشار الفقر والبطالة وتأخر الأجور وتجميدها وانخفاض المنح والتعويضات.

فالإرهاصات التاريخية وخاصة العجز الاقتصادي لا يمكن لها إلا أن تكون مصدرا لحالة اجتماعية سيئة، بحيث أصبح كثير من الأولياء عاجزين عن توفير الحد الأدنى من العيش لمن يعولونهم. من هنا، يبدأ الإهمال وسوء المراقبة، وتظهر مؤشرات أخرى تحدد تأثيرات هذا الوضع من الطلاق والإقامة في مساكن ضيقة ورخيصة... إلخ.

فمثل هذه الحياة تفقد الأولياء الثقة في أنفسهم ويفقد الأبناء الثقة في من حولهم، وفي كل القيم والضوابط التي كان من المفروض أن توجههم وتراقبهم وتضيق رقابة وتوجيه الوالدين لهم. وعندما يكون ثمة فقدان للرقابة يفقد النظام المعياري كل دقته وفعاليته أو جزءا منها وتكف الحقوق والواجبات عن أن تجاز فعليا، لأن الناس لا يعودون يعملون بما هم ملزمون، ولا يعودون بشرعية الموجبات الخاضعين لها، أو لأنهم لا يعرفون إلى من سيلجئون لتغليب حقوقهم الخاصة عندما يتم خرقها، وينجم عن ذلك العنف والفوضى وانتشار العلاقات العدائية والعلاقات غير المنتظمة في المجتمع.

ومهما تكن خطورة الوضع الاقتصادي على تصدع الأسرة وعدم استقرارها، فهناك مؤشرات متعددة تحدد تأثيرات هذا الوضع منها الطلاق بين ذوي الدخل الضعيف والقسوة والإهمال لكثرة الأطفال نتيجة الحرمان والانحلال الخلقي في كثير من الحالات. مثل هذه الظواهر تولد عند الطفل العنف والقلق وتؤدي إلى التخلف الدراسي والهروب من المدرسة أو حتى الخروج عن سلطة الوالدين. وعندما تعاني الأسرة التفكك والاضطراب وعدم الاستقرار يخلق عند الطفل الشعور بالعزلة والتهميش.

ومن المعترف به كذلك هو أن العنف والإجرام وانحراف الشباب عندنا يتمركز في أوساط المدن وأحيانا في أحياء معينة، خاصة التي تنشأ في الضواحي وتكون قبلة للنازحين من القرى والمدائر للإقامة فيها طالبين العمل ومستوى معيشيا أحسن. ومع هذا فإن الحياة الأسرية تتطلب مكانا طبيعيا تقوم فيه بأداء وظيفتها، لأنه كما نعرف، فإن الأسرة هي الهيئة الاجتماعية الأولى التي تقوم بالتنشئة الاجتماعية وتنمية شخصية الفرد.

فالمسكن يعتبر الوسيلة التي توفر الإمكانيات الملائمة لمساعدة الأسر على القيام بوظيفتها، فكثير من أسرنا خاصة في الأحياء الشعبية للعاصمة تعيش ظروفًا سكنية غير ملائمة، فكثير منها يعيش في غرف وشقق صغيرة، وحتى تحت وفوق العمارات، مساكن لا تعرف الشمس والمراق العامة للنظافة. لا شك أن وظيفة البيت هامة جدا، لأنه المكان الذي يشبع فيه جزء كبير من احتياجاتنا المادية والعاطفية والعائلية والثقافية والروحية من هنا لا غرابة من انتشار ظاهرة استهلاك المخدرات والإدمان على الخمر واللجوء إلى العنف والتسول والرغبة في الهجرة والذهاب بعيدا عن هذا الواقع.

النتيجة العامة التي نراها ممكنة، هي أنه يمكننا التعرف على الأقل على مفهومين للعنف، الأول نظامي استراتيجي، قد يكون مصدرا للسلطة، تستعمله للحفاظ عليها ولتثبيت مصداقيتها. والثاني غير نظامي أو ما يسمى بالفوضوي، هذا النوع الثاني لا يمكن اعتباره عفويا، بل ينجم عن انتشار العلاقات العدائية في قطاعات غير منتظمة في المجتمع. وأسبابه تعود إلى حالة عدم الاستقرار والانتظام التي يكون فيها المجتمع في قطاعات مثل الأسرة والمدرسة والمجتمع ككل.

فيظهر هذا العنف في وجوه متنوعة، تارة يكون غامضا على شكل نزاع وصراع وخصومات، وتارة أخرى يظهر بوجه آخر، يذهب حتى إلى تنظيم جماعات صغيرة تقوم بارتكاب أعمال تخريب وتكسير وتعديات على الأفراد والممتلكات.

فكلتا الحالتين تبشران إلى حد ما بوجود أزمة عميقة في المجتمع. وعندما تعجز الضوابط الاجتماعية على احتواء هذه الأفعال وإيجاد تسوية لها وتعجز الضوابط القانونية على تطبيق القانون بفعالية، تعم حالة اللاأمن التي تشكل أعلى درجة من درجات التدهور الاجتماعي والاقتصادي التي تطرح بدورها المشكلة السياسية، خاصة وأنها تشهد حالة احتكار القوة، وبالتالي تظهر جلها حالات الارتباك السياسي والقانوني التي تؤدي بدورها إلى تشنج كل القطاعات الاجتماعية الأخرى الإدارية والاقتصادية والثقافية.

ولم نجد أحسن مما قاله الأستاذ خليل أحمد خليل عن العنف ويصفه بأنه ظاهرة اجتماعية واقعية تجسد تفسيرها في التاريخ الإنساني ذاته وفي توجه الطاقات النفسانية والاجتماعية والاقتصادية، أي طاقات القوة نحو تنازع الوجود وتغالب الإرادات. ومما لا ريب فيه أن الفرد أو الجماعة يكتسبان السلوك العنفي/ اللاعنفي من خلال الثقافة التي توجه المجتمع وتحكمه أو لا تحكمه من خلال أدوات الضبط العنفي ومعايير السلوك وقيم السياسة. (خليل أحمد خليل، 1980، ص138).

### الخلاصة:

يندرج العنف أو الإجرام في الحقل التصادمي مع الآخرين. وهو تجربة نفسانية اجتماعية غير منفصلة عن تغيرات المجتمع ومساراته التاريخية. فالقراءة السوسيولوجية لظاهرة العنف لا يجب أن تخرج عن التاريخ، لذا يجب دراسة الحالات العنيفة بكل ما يتصل بهذه الوقائع وما

يحيط بها وبظروفها ومكوناتها. والمسار التاريخي للمجتمع الجزائري لم ينج من هذه التغيرات والتقلبات، فهو يشهد ويخوض تحولات حاسمة، طبعاً ليست التغيرات الجارية سحابة عابرة، بل تتدرج في نطاق التحولات الإستراتيجية والتنمية، والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية العميقة.

هذا ويبقى تحديد سياسة متكاملة للتكفل بقضايا الشباب مرتبطاً بكل نوع من أنواع محاربة أساليب التهميش والاستبعاد، ومرهوناً بالإدماج الاجتماعي والمهني للشباب، وكذلك بترقية برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالبحث عن وسائل من شأنها أن تدعم التعامل في مختلف العمليات المخصصة للشباب.

إن كل التأملات حول مشاكل الشباب ما فتئت أن بينت بحدة متزايدة وباستعجال، أن التشغيل يشكل نواة المشاكل القائمة أمام دخول الشباب معركة الحياة العاملة وإدماجهم عالم الكبار. ويكمن الهدف الرئيس في التكفل بالشباب تكفلاً شاملاً ومتماسكاً لا سيما الشباب الراسب في المنظومة التعليمية، من خلال التكوين والإدماج في الحياة العملية والاجتماعية، ومراعاة الحاجيات المتزايدة، وإيجاد صيغ وأطر كفيلة باستحداث مناصب شغل ضمن نشاطات إنتاجية متنوعة.

ولكن قبل العمل يجب أن نرشد التخطيط ونبتعد عن الارتجالية والتجارب الفاشلة، وبين التخطيط والعمل لا بد من توفير أجواء الأمن والاستقرار وإشاعة ثقافة الكسب لإعادة هيكلة العقل الجزائري ليصبح عقلاً منتجا بعد أن وجه إلى الاستهلاك، لأن التغيير الحقيقي يبدأ من داخل الإنسان وليس من خارجه. ويجب أن يكون الهدف النهائي والأسمى رفع مستوى المعيشة لجميع أفراد الشعب، حتى تتحقق الحاجات الإنسانية الأولية لكل فرد.

### المراجع باللغة العربية:

- سعد جلال، علم النفس الاجتماعي، الطبعة الثانية، نشأة المعارف، الإسكندرية، 1984.
- حميش سليمان، "إصلاح المنظومة التربوية: البرنامج بين الأصالة والمعاصرة"، الوحدة، العدد 408، أفريل 1989.
- محمد علي محمد، العالم العربي والتغير الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.

- محي الدين مختار. محاضرات في علم النفس الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون تاريخ.
- اليونسكو: معجم العلوم الاجتماعية. تأليف جماعة من الأساتذة العرب، القاهرة، 1975.
- ناجي سفير، محاولات في التحليل الاجتماعي، تر: م.ع. بن ناصر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.
- سامية حسن الساعاتي، الحريمة والمجتمع، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
- باسا غانا، مبادئ في علم النفس الاجتماعي، ترجمة: بوعبد الله غلام الله، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.
- خليل أحمد خليل، مضمون الأسطورة، الطبعة الثانية، دار الطليعة، بيروت، 1980.

### المراجع باللغة الفرنسية:

- TOURAINE (A.): Les Mouvements Sociaux: Objet particulier ou problème central de l'analyse sociologique? In. (revue française de sociologie), Tome XXV, Série I, 1984.
- CHIKHI (S.): l'Ouvrier, la Vie et le Prince ou la Modernité Introuvable, In “L'Algérie et la Modernité”, Ed. CODESRIA, Dakar, Sénégal, 1989.
- Le Comité de Coordination Interuniversitaire, Bulletin de liaison, Numéro Un, Alger, Imprimerie DINA, 1988.
- ADDI (L.), Etat et Pouvoir, Ed. O.P.U, Alger, 1990.
- BENATIA (F.), “ Un Fléau Social: La Délinquance”, In Peuple Méditerranéen, N° 24, 1983
- GALLAND (O.), Les Jeunes, Ed. La Découverte, Paris, 1990.
- BOUKHOBZA (M.), Octobre 88, Evolution et Rupture, Ed. Bouchène, Alger, 1991.
- CHESNAIS (J.C.), Histoire de la Violence, Ed. Piere Lafond, Paris, 1981.

- GALLAND (O.), “ Précarité et entrées dans la vie”, Revue Française de Sociologie, Tome XXV, Série I, 1984.

- APTER (D. E.), Pour l'Etat Contre l' Etat, Ed. Economica, Paris, 1988.